الفصل الثانى

مشكلة البطالة

ماهيتها :

لكل مجتمع عادات وتقاليد يستنبطها يقتضيها وجوده ، ويسيروفقاً لها أعضاؤه ؛ كما أن له قوانينه التى يتواضع عليها الناس فيه ، والتى ترد الحقوق إلى ذويها . وأقدس ما أمرت به تلك القوانين ما يصون حرية الفرد ، ويكفل له سبيل العيش باعتباره متضامناً مع الجماعة التى يعيش فيها ، كما تضمن له ثمرة جهوده فيما ينتج ، على أن ثمرات الإنتاج لا توزع إلا على من اشتركوا فى إنتاجها ؛ فالأفراد الذين يكونون المجتمع مطالبون بالمساهمة فى العمل لصالح الجماعة كل فى دائرة اختصاصه ، والجماعة من جانبها تعنى بهم كوحدات لها ، فتهيئ للفرد سبيل العمل ليحق له أن يشترك فى الناتج ، ولا يكون نصيب المقصر فى أداء واجبه إلا حرمانه من المساهمة فى خير الجماعة ، وعندئذ تهون عليه كرامته ، فيلتمس الرزق من مبرات هذه الجماعة نفسها ، وإن مجرد اعتماد الشخص على الإحسان يخرجه من عداد الكتلة العاملة ، ويجعله خاملا لا يستفاد منه ، ويصبح أسير عادة الاستجداء المسيئة فلا يستطيع أن يتخلص منها فى المستقبل . وكأننا والحالة هذه قد أسأنا إليه من حيث أردنا به الخير . لأن عاطفة البر الساذجة والإحسان غير المنظم ضررهما أكثر من نفعهما . وليس غرضنا هنا إسعاف العامل المتعطل بتنظيم طرق الإحسان إليه ، وإنما غرضنا إيجاد مورد للكسب لكل فرد قادر على العمل يجد يريد كسب عيشه من طرقه المشروعة . ولو أن أسباب البطالة وعللها

لا تزال بعيدة الغور ، إلا أنه قد تناول البحث الحديث كشف جزء من أسرارها وإزاحة الستار عن بعض علالها ، وعلينا لكى نعالج مشكلة البطالة أن نضطلع بما يأتى :

أولاً : بحث النظام الاقتصادى القائم وما يحمله فى طياته من مساوئ نشأ عنها فساد التوازن أو اختلال النسبة بين عرض العمال وطلبهم .

ثانياً : ألا نعنى فى بحثنا هذا بالأفراد القلائل الذين طوحت بهم المقادير ، فأصبحوا متعطلين بلا عمل يرتزقون منه ، بل نعنى بالبطالة كعلة من علل المجتمع خطيرة غاية الخطورة فى نتائجها . ولهذا فغير مجد وصف علاج وقتى ملطف ، وإنما الغرض تعرف المرض ومعرفة أسبابه المباشرة والعمل على استئصالها بتاتاً ، كى لا ينتكس المجتمع المريض ثانية فيعاوده الداء ، وعندئذ يكون الخطر أشد والبرء عسيراً . ولن ينقـــذ المجتمع من هذا الداء علاجات مرتجلة لا طائل يرجى منها ، كقوانين الفقر التى سنتها بريطانيا من قبل والتى ظلت معمولا بها ردحا من الزمن ، والمعاهد الخيرية على اختلاف أنواعها . ولن نهتدى إلى الدواء الناجع إلا إذا استعرضنا حالة الصناعة عامة ، واستقصينا ظروف العمل لكل الطبقات . وليس أول ما يخطر على بال الباحث المدقق فى مشكلة البطالة أن يسائل نفسه عما أعده المجتمع للعامل المتعطل من وسائل ، وما يتخذه من حلول لتخفيف حدة البطالة ، وإنما الأحرى به أن يسائل نفسه عن العامل المتعطل وعن الأسباب التى تؤدى إلى تعطله ، وعلى ضوء تلك الأسباب نعالج مشكلة البطالة .

العمل :

العمل هو الجهد العقلى أو العضلى ، أو هما معاً ، الذى يبذله الإنسان فى وقت معين لغرض الحصول على شىء مرغوب فيه . وكفاية العمال ونشاطهم يتفاوتان

تبعاً لنوع العمل الموكول إليهم . أما البطالة [1] فلا يمكن تحديدها بنفس الدقة الملحوظة فى تعريف العمل . فإذا كان المقصود منها معرفة عدد ساعات العمل التى لا يشتغلها العمال خلال مدة معينة كان ذلك خطأ بيناً ، لأن تلك الساعات تشمل أوقات النوم والراحة . ونرى أن أوضح تأويل للبطالة يتوقف بداهة على معرفة المتعطل ، وهو من لا عمل له ، ومع ذلك لديه الرغبة الصادقة فى العمل مع توافر الأمور الآتية :

١ — تحديد ساعات العمل اليومية .

٢ — وضوح مستوى الأجور .

٣ — حالة العامل الصحية .

فأما من جهة الأمر الأول فيمكن أن يقال إنه إذا كان عدد ساعات العمل السائدة فى مصنع ثمانى ساعات ، ويوجد عامل يرغب فى أن يشتغل تسع ساعات وتساعده صحته على ذلك ؛ فهذا العامل لا يعد متعطلاً أثناء الساعة التاسعة . وللوقوف على مدى البطالة نستطيع أن نقول : لو أغلق مصنع أبوابه ثلاثة أيام فى الأسبوع ، أو جعل ساعات العمل اليومية أربعاً بدلا من ثمان ؛ فإننا نعزو التعطل إلى السبب الأول ونسميه بطالة لا محالة .

وأما من جهة الأمر الثانى فرغبة العامل فى العمل يجب أن يفهم منها الرغبة فى العمل بالأجر المتبع فى المؤسسات التى لا شأن لها بالمنازعات الصناعية . وعلى هذا لا نعتبر العامل متعطلا إذا ما رفض الأجر العادى وقدره عشرون قرشاً راغباً فى أجر يزيد عليها ، كما لا يعتبر العامل متعطلا إذا ما رفض أن يشتغل بعشرة قروش (أجره العادى فى بلده) بحجة أن نظراءه من العمال فى البلاد الأخرى

---

(١) البطالة : نقيض العمالة . ويقال بطل الأجير من العمل تعطل (راجع القاموس المحيط والمصباح المنير) .

يحصلون على اثنى عشر قرشاً ، كذلك الحال بالنسبة للعامل الضعيف الذى يرفض أن يشتغل بتسعة قروش بحجة أن الأجر العادى للعامل الكفء عشرة قروش .

وأما من حيث الأمر الثالث فرغبة العامل متوقفة على حالته الصحية . وعلى هذا لا يعتبر متعطلا الراغب فى العمل وقعد به المرض عنه . وهنا تجب التفرقة بين حالتين :

١ — حالة عامل قادر على العمل وراغب فيه ولا يجد عملا يرتزق منه خلال مدة معينة تقصر أو تطول وفق الظروف ؛ ويسمى « متعطلا » .

٢ — حالة عامل قادر على العمل وراغب فيه ، ولكن العمل الذى يزاوله بطبيعته غير مستمر . فهناك أعمال وقتية أو أعمال إضافية ملحقة بأعمال أخرى يصبح العامل بعد إنجازها متعطلا ويسمى « شبه متعطل » .

فإذا ما زالت فترة التعطل لديه فإنه يتعرض لشرور البطالة كالمتعطل بسواء بسواء .

والخلاصة أن عدد العمال المتعطلين فى أى وقت هو عبارة عن عدد الأشخاص الراغبين فى العمل والقادرين عليه ، والذين تتوافر فيهم الشروط السابق لنا التكلم عنها ، مطروحا منه عدد العمال المستخدمين فعلا . ولا ريب أن عملية إيجاد بيان صحيح عن الفرق بين هذين العددين من الصعوبة بمكان بسبب وجود بعض الأفراد الذين لا يرغبون فى العمل بالمعنى المشار إليه ، ومع ذلك فهم معدودون كأنهم راغبون فى العمل . ومعلوم أن عمال الطوارئ أو الصدفة فى الغالب لا يعملون أكثر من ثلاثة أو أربعة أيام فى الأسبوع .

وعلى هذا نرى أن البطالة هى حالة خلو العامل من العمل مع قدرته عليه ، بسبب خارج عن إرادته ولا سلطان له عليه .

اختلال التناسب بين عرض وطلب العمال :

لا جدال فى أن مشكلة البطالة نتيجة محتومة لاختلال التناسب بين عرض وطلب العمال كافة . ولا جدال كذلك فى أن عرض العمال فى بلد ما إنما يقدر بعدد السكان القادرين على العمل ، وأن عددهم يكاد يكون محدوداً بصرف النظر عن شتى الاحتمالات الطارئة كالهجرة من البلد و إليها ، وفضلا عن ذلك فإن للتقاليد والعادات ، التى يسير الناس عليها فى أعمالهم منذ أمد بعيد ، أثراً كبيراً فى تحديد عدد السكان . أما طلب العمل فيتكون من مجموع آلاف الطلبات الواردة لعمال مشتتين من جهات مختلفة فى وقت معين . و يتوقف هذا الطلب إلى حد ما على تلك التغيرات الفنية الطارئة المستخدمة فى الإنتاج ، فتارة يزيد وطوراً ينقص تبعاً لكساد ورواج الصناعة عامة ، ومبلغ نجاح رجال الأعمال المتنافسين وحسن تقديراتهم ومقدرتهم المالية خاصة .

و إن الرأى القائل بأن مجال العمل فى الجماعة الحرة فيه متسع لكل فرد قادر عليه منقوض من أساسه ؛ إذ ليس فى طبيعة النظام الرأسمالى الحر ما يؤيد هذا الرأى فيجعل مسألة التوازن بين طلب العمال وعرضهم أمراً ميسوراً ؛ على أنه فى الإمكان تحقيق هذا التوازن إذا كان العمل من نوع واحد ودرجة واحدة . فمتى اكتظت المهنة أو الحرفة بالراغبين فيها وضاقت بهم ذرعا هرعوا إلى أخرى طلبها أكثر ، ولكن هذا الإجراء لا يتسنى حدوثه ولا يمكن تحقيقه بالنسبة للعمل بصفة عامة ؛ أو بعبارة أخرى بالنسبة للأعمال المتباينة . وهل هنالك ما يمنع زيادة عرض العمال واطرادها ، حتى تربى على طلبهم أو ما يمنع نقصان الطلب عن العرض حتى يصبح أقل منه ؟ ألم يحدث هذا أو ذاك فى الماضى أو جار حدوثه فى الوقت الحاضر . و إذا صح هذا فلسنا بحاجة إلى كبير عناء فى البحث عن أسباب البطالة وعللها ، وحينئذ فلا أمل لنا فى إيجاد علاج حاسم لها إلا بتقدم الصناعة وازدهارها ، أو بتحديد عدد السكان بوسائل تمنع تكاثرهم .

وقبل أن نعالج هذا الموضوع ونستقصيه ، يتعين علينا معرفة العلاقة التامة بين عدد السكان وحالة الصناعات عامة . ولن ترجى الفائدة المنشودة من الإحاطة ببعض حالات البطالة ، إذ البحث فى مثل هذه الحالات يتضمن اختبار الظروف الاجتماعية واتجاهاتها المختلفة. ولا ريب أن « العمل » سلعة تباع وتشترى ، فهو خاضع لقانون العرض والطلب أسوة بباقى السلع الأخرى . والعوامل الاقتصادية التى تفضى إلى توازن العرض بالطلب على العمال فى المدى البعيد هى نفس العوامل التى تطبق على السلع الأخرى ، وإن عرض العمال فى أية جهة ما يتأثر لحد ما بحالة الطلب عليهم .

مشكلة السكان :

إن الأصل فى الجنس البشرى أن يتزايد عدده على توالى الأيام ، إلا إذا حدث ما يحول دون ذلك . وقد ازداد عدد السكان فى نهاية القرن الثامن عشر فى فجر الثورة الصناعية ، وبذلك تم التوافق ما بين عرض وطلب العمال . ولو أن مطابقة عرض العمال للطلب أمر يمكن تحقيقه فى الأجل الطويل كما أشرنا ، إلا أنه يجوز لنا أن نلاحظ أن العكس صحيح فى الأجل القصير . فطلب العمال يتوقف على عرضهم لا محالة ، لأن قصور عرض العمال عن مساجلة حاجة الطلب يؤدى حتما إلى رفع سعر العمل أى أجره : وهذا بلا ريب يدعو إلى زيادة نفقات إنتاج السلعة ومن ثم يقل الطلب عليها ، فيؤدى ذلك إلى نقص الإنتاج وتحديد كميته ، أو يعمل من ناحية أخرى على تشجيع استخدام المستحدثات الآلية فى الإنتاج بدلا من الأيدى العاملة ، ومن ثم يقل الطلب على العمال . وفى خلال ذلك تعمل خفية بعض العوامل ، حتى يطابق عدد المطلوب من العمال عدد المعروض منهم ، ولكن من جهة أخرى إذا تجاوز عرض العمال الطلب عليهم انخفض الأجر ، وهذا الانخفاض بدوره قد يدعو إلى كثرة استخدام العمال ، وقد يدعو

أيضاً إلى أن يرغب المنتجون عن استخدام بعض المستحدثات الآلية فيزيد طلبهم على العمال حتى يطابق العرض .

وما ينطبق على الطلب بالنسبة للعمل كماً ونوعاً لا ينطبق عليه بصفة عامة فحسب ؛ بل ينطبق عليه أيضاً بالنسبة لتوزيعه على مختلف الأعمال . وفضلا عن ذلك فإن قصور طلب المستهلكين وعجزهم عن شراء كل ما يستطيع المجتمع إنتاجه لا ينهض دليلا قاطعاً على عدم إمكان تحقيق التوازن بين العرض والطلب للعمال فى الأمد البعيد . لأن مجموع طلب هذه المنتجات من جانب المشترين غير محدود بالمرة أو هو على الأقل قابل للزيادة المطردة

ولا يظن ظان أن حاجات الإنسان تقف به عند حد ، فطلب حاجة تستتبعه الرغبة فى شىء آخر وهكذا دواليك : حاجات الإنسان مرتبط بعضها ببعض على أن مجرد بحث العمال المتعطلين عن عمل يدل على أن إنتاج بعض السلع لم يصل بعد إلى الحد الذى يشبع عنده كل طلب المستهلكين . وعلى ذلك فإن تعطل بعض العمال من آن لآخر لا يقوم حجة على وجود إفراط فى الإنتاج وإنما ينشأ عن اختلال مؤقت بين طلب وعرض العمال .

ولو أنه من الجائز جداً أن يحدث إفراط فى إنتاج سلعة معينة ؛ ولكن من الخطل القول أيضاً بأنه يحدث الإفراط فى إنتاج السلع عامة ، إذ حاجات المرء متماسك بعضها ببعض؛ فإشباع رغبة معينة يبرز غيرها ، وهكذا باستمرار. والمشاهد أن مستوى الرفاهية مرن لا نهاية له ، فما يعتبر بالنسبة إلينا من الكماليات قد يعتبره سوانا من الضروريات .

والقواعد الاقتصادية العامة لها مكانتها فى بحثنا هذا ، إلا أن مجال تطبيقها ضيق النطاق ، وذلك لأنها تعنى ببحث ظواهر التوازن الاقتصادى خلال الأمد البعيد المدى ، على حين أن المسألة التى نحن بصددها تمس أحوال التوازن خلال الأجل القصير . ويرجع عدم إمكاننا تطبيق القواعد الاقتصادية العلمة على بحثنا

هذا إلى الحقيقة الآتية وهى : إن طلب السلع لا نعنى به طلب العمل لذاته وإنما نعنى به طلب ما أنتجته عوامل الإنتاج المتضامنة معاً وهى « العمل — الطبيعة رأس المال — التنظيم » . ومن المقرر الثابت أن طلب سلع الاستهلاك غير محدود بصفة قاطعة ، ولكن طلب أى عامل من عوامل الإنتاج السابقة يمكن زيادته فى حدود الكميات الموجودة من العوامل الأخرى . ولا فائدة ترجى من تضامن أى عامل مع العوامل الأخرى إلا إذا كان اشتراكه معها بنسبة تتفق وظروف الإنتاج الفنية . وكل ما جاوز هذه النسبة يعتبر فى الحقيقة زيادة عديمة الفائدة . ولنبحث الاحتمالين الآتيين على سبيل التمثيل .

أولا : بلد يكتظ غاية الاكتظاظ بسكانه أكثر مما تتحمله غلات أرضه .

ثانياً : بلد يكتظ غاية الاكتظاظ بسكانه على حين أن رأس المال المعد للاستثمار فيه قليل .

الاحتمال الأول — قد شغل الناس موضوع تزايد السكان بدرجة مزعجة جعلت التفكير فيه جدياً والتعمق فى بحثه عظيما فى نهاية القرن الثامن عشر على أثر ظهور كتاب « توماس مالتوس » عن مسألة السكان ، فتكلم فيه عن حركة نمو السكان وعلاقة هذا النمو برفاهية البشر . وقد أدهش تزايد سكان انجلترا بسرعة « مالتوس » وجعله يتشاءم من سوء الحالة فأنذر العالم بكارثة عظيمة ، فلم تكن خيرات الأرض كافية لمعاشها ، لأن الأرض محدودة ولم تكن قد تقدمت الصناعة ، ولم تظهر بعد الاختراعات الحديثة التى كانت سبباً فى ظهور موارد جديدة للثروة ، كافية لأن تعيش منها انجلترا على الرغم من ازدياد السكان زيادة عظيمة . فتبدل الاعتقاد الذى ساد فى زمن « مالتوس » أو على الأقل لم يحن بعد الوقت الذى تحدث فيه هذه الزيادة التى أقلقت بال المفكرين فى عصر « مالتوس » ؛ ولم يعد يساور الاقتصاديين الحديثين أدنى شك من جهة تكاثر السكان وقلة الموارد الكافية للناس ، بل على النقيض من ذلك تدل الإحصائيات

على أن الأرزاق اليوم أصبحت وافرة ، بل وفى ازدياد مستمر . فإذا جاز لنا أن نسائل أنفسنا فى هذا المقام : ماذا نقصد بكثرة السكان فى بلد ما وما أثر ذلك فيه ؟ فإن قصد بذلك الحالة التى يكون فيها السكان فوق ما تستطيع وتتسع له مساحة البلد وتكون الموارد التى فى متناول جميع الناس أقل من أن تكفيهم . وكيف تبدو هذه الظاهرة ؟ فالجواب عن ذلك كما يراه الاقتصاديون أن ازدياد السكان بعد حد معين يؤدى حتما إلى سريان مفعول قانون تناقص الغلة على العمل ، ومعنى هذا أن استخدام كل عامل جديد سيؤدى إلى ازدياد الناتج الكلى إلا أن إنتاج ذلك العامل سيكون أقل مما أنتجه العامل السابق . وهكذا يجد كل عامل جديد رزقه وعمله على حساب الموجودين ، و بذلك يأخذ متوسط دخل العامل الواحد من السكان فى التناقص تدريجاً و ينخفض معه مستوى المعيشة ، وتبعاً لذلك تنقص القوة الإنتاجية للأمة فتسوء حالها . لم يحصل شىء من هذا فى بريطانيا العظمى ، بل على النقيض من ذلك زاد عدد سكانها وزادت ثروتها ، بل وزادت قوة الفرد الإنتاجية . وذلك لأن موارد البلد أصبحت تستغل على أحسن وجه ممكن وقدر « السير روبرت جيفن » وغيره من الاحصائيين الدخل الأهلى فى بريطانيا عام ١٨٦٧ بمبلغ ٨١٤٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه وكان عدد السكان وقتئذ ٣٠٫٠٠٠٫٠٠٠ نسمة وكان نصيب الفرد من هذا الدخل ٢٧ جنيهاً كما قدر الدخل الأهلى عام ١٩٠١ بمبلغ ١٫٧٠٠٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه وكان عدد السكان فى تلك السنة ٤٢٫٠٠٠٫٠٠٠ نسمة ونصيب الفرد منه ٤٠ جنيهاً . ولا ريب أن حالة السكان فى تلك السنة قد تحسنت بهذا الرخاء وزاد معها دخل الأفراد ٥٠٪ تقريباً وتبعاً لذلك زادت كمية ما يستهلكه الفرد من سلع الاستهلاك كالقمح والشاى والسكر والدخان والأرز إلخ . وكذلك زادت مقدرة الفرد الإنتاجية فى بعض السلع كالفحم والحديد والصوف وصناعة بناء السفن خلال الخمسين السنة الواقعة بين سنة ١٨٥٥ — ١٩٠٧ .

مما سبق يتضح لنا أن فكرة تكاثر السكان التى هالت « مالتوس » ومعاصريه لم تتحقق بعد ، بل خابت ظنونهم وأصبح لا يقام لها وزن فى الوقت الحاضر ، إذ تغيرت الظروف بقيام نشاط التجارة الدولية فعمت الأرزاق أرجاء المعمورة . ولا غرابة إذا كانت بريطانيا اليوم لا تشكو جوعاً وأن فيها من الموارد ما يكفيها ، وفيها من الأرض متسع لأكثر من سكانها الحاليين . هذا مع افتراض اطراد التقدم الحالى فى جميع نواحيه وتحسين وسائل الإنتاج وتقدم المواصلات وسهولة تصريف منتجاتها فى بقاع أخرى لكى تحصل على ما تحتاج إليه من المواد الغذائية لسكانها من الخارج .

ولهذا يرى كثير من الكتاب أن ازدياد السكان فى بلدما لا ينهض دليلا على كثرة التعطل فيه ؛ وحجتهم فى ذلك ما حدث فى الولايات المتحدة ، إذ كان بها قبل عام ١٩٢٩ عدد من العمال المتعطلين لا يزيد على القدر المعتاد فى الظروف العادية ، ثم زاد فجأة هذا العدد زيادة كبيرة دون أن تقابل ذلك زيادة ملحوظة فى عدد السكان فيها. وتعليل كثرة المتعطلين خلال تلك الفترة يرجع إلى ما أصاب العالم من كساد صناعى بسبب الأزمة التى بدأت فى أوائل عام ١٩٣٠ . من هذا نرى أن وجود عمال متعطلين ليس دليلا قاطعاً على أن البلاد مكتظة بالسكان

الاحتمال الثانى — بقى علينا أن نبسط الاحتمال الثانى وهو عدم كفاية رأس المال وقصوره عن التعاون وعوامل الإنتاج الأخرى ، والذين يؤيدون هذا الرأى يفترضون أن تضامن العوامل الأربعة فى الإنتاج لا يكون دائماً بمعدل واحد ، فقد تكون نسبة أحد العوامل الأربعة أقل من نسبة باقى العوامل الأخرى فلا يكون مساوياً لها فى الوحدات ، ومع ذلك فقد يساويها فى الإنتاج . وقد رأينا هذه الظاهرة فى حالة الأرض باعتبارها عاملا من عوامل الإنتاج، ولاحظنا أيضاً أن الأرض باعتبارها مصدراً للثروة فى بلد مكتظ بالسكان كبريطانيا لا تكفى وحدها لإنتاج كل ما يحتاج إليه الشعب البريطانى من خامات وموادغذائية . ولذا كان حتما

مقضياً أن تجعل جل اعتمادها على الواردات من الخارج للحصول على حاجياتها من هذه الناحية ، وأن تعمد إلى الإمعان فى استخدام رأس المال الصناعى والعمل ، وأن تعمل على إحلالهما مكان الأرض لإنتاج مختلف السلع التى هى فى حاجة إليها . ولهذا السبب قد تضاءلت أهمية الأرض فى الإنتاج باعتبارها منبت أقوات الناس وكسدت سوقها على حين زادت أهمية رأس المال الصناعى والعمل . فكان هذا باعثاً على تحويل بعض الأراضى الزراعية فى بريطانيا إلى رءوس أموال صناعية تكون أكثر إنتاجاً منها فى الحالة الأولى . فهل يحدث للعمل باعتباره عاملا من عوامل الإنتاج ما حدث للأرض ؟ وهل يتعرض نصيبه فى الإنتاج للتناقص مثلها ؟ إنه مع التسليم بأن الإنتاج يزيد بنسبة أكبر من تزايد عدد السكان إلا أن نسبة زيادة السكان أكثر من نسبة استخدام العمل . ولإيضاح هذا نقول إن العامل الذى يستخدم آلة جديدة ومن طراز حديث يكون أكثر إنتاجاً من عاملين يشتغلان بأيديهما فقط . وحينئذ لا ينهض نماء الثروة وزيادة قوة الفرد الإنتاجية المترتبة على ذلك دليلا على كثرة استخدام العمال ، وإنما يعتبر ذلك دلالة قوية على تفوق رأس المال وإحلاله محل العمال فى الإنتاج فيصير عدد كبير من السكان بلا عمل يرتزق منه ، فتكثر البطالة لا محالة . وهذه صيحة طالما نادى بها العمال فى فجر الانقلاب الصناعى ، وسرى صداها فى كل مكان ، وندد بها كثير من أنصار العمال ، وعزوا كل حيف يقع على الطبقة العاملة إلى سوء النظام الاقتصادى القائم بحجة أنه السبب المباشر فى إقصاء العمال عن العمل وتشريدهم جماعات تهيم على وجهها باحثة عن العمل لا مستقر لها ، ولو أن الكثير من الشواهد تؤيد هذا الرأى وتتفق وزيادة قوة الفرد الإنتاجية إلا أنها لا تتمشى ولا تستقيم مع حقيقة ارتفاع أجور العمال . لأنه إذا كان لاستخدام المستحدثات الآلية فى الصناعة أثره فى كثرة العمال المتعطلين بصفة عامة لا على وجه التخصيص ، كان ولابد أن تكسد سوق العمل وينخفض أجره ، ولكن حدث أن كان أجر العامل فى ارتفاع وأثمان السلع فى

انخفاض ، أو على الأقل إذا مالت إلى الارتفاع كان هذا بطيئاً . والجدول الآتى يبين لنا الموازنة بين الأجور والأسعار خلال الثلاثين سنة فى المدة الواقعة ما بين ١٧٨٩ و١٩٠٧ :

السنوات	الاجـــــور						أسعار الجملة
	صناعة البناء	مناجم الفحم	الأعمال الهندسية	المنسوجات	الزراعة	متوسط عام	
١٨٧٨–١٨٨٧	٤٥ر٨٥	٦٦ر٦٣	٣٢ر٨٩	٥٤ر٩١	٤٢ر٩١	٢٨ر٨٤	٥ر١١٩
١٧٨٨–١٨٩٧	٦٥ر٨٩	٥٤ر٧٦	٥٦ر٩٣	١٥ر٩٥	٩٦ر٩٢	٥٧ر٨٩	٣ر٩٨
١٨٩٨–١٩٠٧	٨٠ر٩٩	١٤ر٨٧	٣٠ر١٠٠	١٠ر١٠١	٨٥ر١٠٠	٨٣ر٩٧	٨ر٩٧

ونلاحظ هنا أن مستوى الأجور فى الصناعات الأساسية المذكورة قد ارتفع من ٢٨ر٨٤ ٪ إلى ٠٣ر٩٧ ٪ أى بمعدل ١٦ ٪ تقريباً ، على حين أن أسعار بعض السلع قد انخفضت من ٥ر١١٩ ٪ إلى ٨ر٩٧ ٪ وليست لدينا بيانات كافية ترشدنا عن القيمة السوقية الأرض أثناء تلك المدة ، وكل ما لدينا يدل على أن الأرض قد فقدت أهميتها باعتبارها أحد عوامل الإنتاج الرئيسية ، تلك التى كان لها شأن كبير من قبل ، ولا أدل على هذه الظاهرة من انخفاض ثمنها ، بيد أن العمل لا يزال محتفظاً بمكانته كسلعة ذات قيمة . وهناك اعتباران يؤيدان حقيقة ارتفاع الأجور أكثر مما يبدو من قائمة الأجور الاسمية . أولهما : انخفاض نفقات المعيشة كما قدرته الإحصائيات والبيانات الرسمية البالغ قدرها ١٧ ٪ خلال المدة الواقعة ما بين ١٨٧٨ و١٨٨٢ و١٨٩٢ و١٩٠٢ ، وإنه وإن كان هذا الانخفاض قد ساير الانخفاض فى أسعار الجملة إلا أن أسعار الجملة لا تعتبر دليلا كافياً على هذا الانخفاض . وإنها وإن دلت فإنما تدل مع سابقتها على ارتفاع قيمة النقود وازدياد قوتها الشرائية لدى الأفراد . ثانيهما : ظاهرة انتقال العمال من الحرف ذات الأجور المنخفضة إلى الحرف ذات الأجور المرتفعة مثل صناعات البناء والتعدين . إذ كان

بهذه الصناعة أكبر عدد من العمال المشتغلين خلال المدة ما بين ١٨٨١و١٩٠١ . وقدر باولى Bowley الإحصائى ارتفاع الأجور المرتفعة فى مثل هذه الصناعات بحوالى ١٦٪ تقريباً ، ولكن قد يوجه إلى هذه البيانات نقد باعتبار أنها تمثل فقط معدلات الأجور فى بعض الصناعات ولا تبين دخل العمال أو ما يتقاضونه فعلا . ألم يكن من الجائز أن ترتفع الأجور فى بعض الصناعات فى الوقت الذى لا يجد فيه عمال بعض الصناعات الأخرى التى لا نقابات لعمالها عملا ؟

و إلى هنا يجب علينا أن ندع البحث النظرى جانباً ونلجأ إلى ما هو جار فى الحياة العملية للسببين الآتيين :

أولا : لم يكن ارتفاع معدلات الأجور مقصوراً على فئة العمال الماهرين أو هؤلاء الذين ينتمون إلى نقابات تشد أزرهم فى المساومة مع أرباب الأعمال للحصول على الأجر المناسب ، بل شمل ذلك الارتفاع أيضاً العمال الزراعيين : وهؤلاء لم تشملهم الحركة النقابية ولم يكن للمساومة الإجماعية أثرها فى رفع أجورهم ، وكذلك العمال الشبيهون بالفنيين الذين لم يكن للمساومة الإجمـــاعية إلا أثر طفيف فى ارتفاع أجورهم .

ثانياً : ليس هناك مايؤيد ازدياد البطالة ، بل تدل كافة الشواهد دلالة صريحة على نقيض ذلك ، وما التجارب القاسية التى عاناها العمال أثناء سنى الكساد فى ١٩٠٤ إلى ١٩٠٨ ، إلا مماثلة لما حدث خلال ١٨٩٣ و ١٨٩٤ و ١٨٨٦ و ١٨٨٩ وما قبلها حينما كان عدد سكان بريطانيا زهاء الثلث أو النصف مما كان عليه عام ١٩٣١ حيث كان نظام إغاثة المعوزين والفقراء منتشراً ، وكانت البطالة شـائعة بين العمال .

و يحمل بنا بعد هذا العرض الموجز أن نقرر أن البطالة كعلة من علل المجتمع لا ترجع دائمـا إلى حالة عدم التوازن بين عرض العمال وطلبهم ، لأنه إذا افترضنا أن سوق العمل قد كسدت أو هى فى كساد مستمر ، نقصت الأجور حتما . ولكن

المشاهد فى الحياة العملية خلاف ذلك ، إذ الأجور فى ازدياد مطرد سواء اعتبرنا العمل وحدة مستقلة عن باقى العوامل الأخرى أو اعتبرناه متضامناً معها فى الإنتاج . وقد كان الرأى السائد يقول إن نطاق العمل فى جميع الأعمال محدد تحديداً ثابتاً ، فهو أشبه بكرة من حديد يتنافس العمال داخلها كفاحا للعيش مدفوعين بغريزة البقاء . فإذا انفسح مكان لأحدهم وحظى بنصيب أوفر من غيره كان ذلك على حساب الآخرين ، وكلما زاد عدد العمال داخلها ساء مصيرهم إلى الأبد . ولكن الرأى الصحيح هو أن ميدان العمل مرن أشبه بكرة من المطاط قابلة للاتساع كلما اشتد كفاح من بداخلها ، وبما أن كل واحد من هؤلاء يزاحم جاره فى مكانه ، والكل سواسية يزاحم بعضهم بعضاً فى حيز من الفراغ محدود النطاق ، فإن انفساح المجال لأحدهم نتيجة جهاده مع غيره يفسح المجال للجميع . ولا يظن ظان أن امتداد نطاق الأعمال على نحو ما أسلفنا شيء يمكن أن يرى أو تدل على صحته الأرقام ، بل هو سرخفى ، وسيبقى خفياً على الناس لا يعرف كنهه ، ولا يحدث بانتظام ، ولا يمكن حصره ، ومع ذلك فسيأتى وقت تفقد فيه كرة المطاط هذه مرونتها ولا تلين بعدئذ لضغط من فيها ، ويظل كل واحد منهم فى مكانه لا يبرحه ، ويقنع بما قسم له . ومعنى هذا أن البلد قد أصبح مكتظا بسكانه ، ونقص عائد العامل أو نصيبه ، وانحط تبعاً لذلك مستوى معيشة الطبقة العاملة عامة . فإذا ظل عدد السكان يتزايد ولم تبذل محاولات لوقف عددهم أو الحد من تلك الزيادة تعست حالهم وضاقت مساكنهم وساءت تغذيتهم وعمت الفوضى بينهم وزاد الإجرام ورجعوا إلى ما كان عليه الحال فى فجر الانقلاب الصناعى . ولكن هذا الانقلاب المشار إليه لم يحن الوقت بعد لتحقيقه وليس فى الأفق ما ينبىء عن ظهوره ، بل يكاد يكون مجرد أمر خيالى . ومع ذلك فميدان العمل فى بريطانيا بوضعها

الحالى ، و بشعبها الطموح ، لا يؤثر عليه تكاثر السكان فيها لدرجة تجعل بريطانيا تئن من هـذا العدد . وما ينطبق على بريطانيا فى هذه الحال ينطبق على مصر وغيرها ، إذ فيها مرافق ومشروعات كفيلة بمواجهة كل زيادة فى السكان متى نفذت تلك المشروعات . والحقيقة أن حالة الصناعة فى بريطانيا تستطيع أن تنهض دون عناء بهذا العدد ، وفى إمكانها مواجهة كل زيادة مستقبلة ، وعلى الرغم من هذا الرخاء الذى تبدو آثاره فى جميع النواحى فـلا نزال نسمع الشكوى يتردد صداها فى كل مكان من جانب العمال المتعطلين الذين لا يجدون عملا ، و بجانب هذا نرى فئة المحظوظين منهم تجـد عملا بلا انقطاع و بأجر مرتفع . ومع هذا فلا أمل مطلقا فى القضاء على ظاهرة البطالة قضاء مبرما فى ظل النظام الاقتصادى الرأسمالى .

وكثير من الذين يعتقدون بنمو الصناعة وازدهارها ووفرة الأعمال و بارتفاع مستوى المعيشة فيها الذى يهيئ للطبقة العاملة فرصة الحصول على سلع ما كان ميسوراً لهم شراؤها من قبل ، ينكرون ألبتة وجود ظاهرة البطالة لأن اتساع نطاق بعض المنشآت الصناعية وقيـام صناعات جديدة يؤدى حتما إلى تشغيل الـكثير من العمال ، فإذا جاز أن يكون مع هذه الحال متعطلون ، فإنما يرجع تعطلهم إلى أنهم غير أهل للقيام بأى عمل .

وتوجد ثلاث حالات تدل على عدم التوازن بين طلب وعرض العمال .

الحالة الأولى الدالة على عدم التوازن بين طلب وعرض العمال — هى أنه فى الوقت الذى نرى فيه حالة الصنـاعات تنمو وتزدهر باطراد ، نرى بعض صناعات معينة يعتريها الانحطاط والانحلال أو قـد يحدث تغيير هام فى طرائق الإنتاج ونظمه المتبعة . وطبيعى أن العمال الذين قضوا زهرة العمر فى ممارسة أعمال أو فى أداء أجزاء معينة من صناعات معينة بطرق معينة ، لا يجدون عملا يرتزقون

منه ويصبحون متعطلين إذا ماضعفت صناعاتهم وكسدت ، وهم فى هذه الحالة لا يستطيعون شق طريق جديد لأن زمن الشباب قد ولى بنشاطه المعهود . وفى هـذا المعنى يقول جون استوارت ميل : ليس فى شريعة الإنصاف من هم أحق بحماية وزعاية المشرع من هؤلاء الذين ضحوا بأنفسهم من أجل أبنـاء وطنهم والأجيال المقبلة .

الحالة الثانية : هى أنه كثيراً ما يتجلى عدم التوازن بين طلب وعرض العمال خلال اضطراب النشاط الصناعى وكساده فى مناحيه المختلفة . فكم نرى من صناعات تخضع بانتظام لتناوب أوقات الكساد والرواج من وقت لآخر تبعاً للتغيرات الموسمية أو نتيجة لسلوك معين يتواضع الناس عليه واعتادوه فى حياتهم العملية مثلا ، الوقت الملائم لصناعة البناء هو الخريف والصيف فى بعض البلاد التى تكثر فيها الأمطار . وفى إبان ازدهار الصناعة فى بريطانيا كانت الظروف مواتية لسكانها حيث وجدوا مجالا لهم فى ميدان الأعمال المختلفة فى هذه الصناعة فى الشتاء . ولكن هناك حالات لا يتحقق فيها ، وعلى العكس من ذلك صناعة طلاء الجدر والخشب تنشط فى الشتاء وتكسد فى الصيف .

على أن ظاهرتى الرواج والكساد تحدثان بانتظام فى كل الأعمال والمهن . فحركة العمل فى الموانى والمرافئ والأحواض تنشط وتركد تبعاً لحركة الصادرات والواردات . مثلا ميناء لندن تنشط فيها الأعمال كلما ورد إليها من الخارج بضائع كالخشب تارة والفاكهة والشاى تارة أخرى ، وكذا إذا صدر منه مواد كالفحم والحديد والمنتجات الصناعية . وكذلك تنشط حركة العمل فى ميناء الاسكندرية فى مواسم تصدير القطن والبصل ، وعند استيراد الفحم والحديد وغيره من الواردات .

وفضلا عن هذه التقلبات الموسمية التى تصيب الصناعات بدرجات متفاوتة

فهناك الكساد الدورى الذى يحدث بصفة دورية ، والذى شوهد فى سنى ١٨٦٨ و ١٨٧٩ و ١٨٨٥ و١٨٩٣ و ١٩٠٤ ، وبالتناوب حدث الرخاء فى فترات متقطعة فى سنى ١٨٧٢ و ١٨٨١ و ١٨٨٩ و ١٨٩٠ و ١٩٠٠ . والملاحظ أنه إبان الكساد تشل الحركة الاقتصادية وتصاب الأسواق بالوهن والضعف وتضطرب الأسعار ويتذبذب دولاب العمل ويختل التوازن الاقتصادى وتسير الأمور بلا ضابط ، الأمر الذى يؤدى إلى خفض الأجور وانتشار البطالة وتفاقمها كلما طال الكساد وامتد به الزمن .

الحالة الثالثة : تلك حال العمال الاحتياطيين ، ففى الصناعات المختلفة نرى أن ضرورة العمل فيها تقضى بأن يكون هناك عمال احتياطيون لمواجهة الطوارئ الناشئة من تقلبات الإنتاج . ولا غنى عن وجود هؤلاء الاحتياطيين فى جميع الأعمال . وهؤلاء الاحتياطيون لا تستقر حالهم فيخضعون لحالة تذبذب سوق العمل من آن لآخر ، وسبب هذا عدم تركيز الطلب على العمال لكل صناعة .

والنتيجة المباشرة لذلك وفرة العمال واكتظاظ السوق بهم ، ويترتب على تلك الوفرة أن تكثر البطالة ما بين آونة وأخرى وتتفشى بين أولئك العمال المشتغلين . وتلك الحالات الثلاث التى استعرضناها ، إنما نعزى إليها بحق تفشى البطالة بين العمال .

أسباب البطالة

١ ــ التقلبات الموسمية

يندر فى الحياة العملية أن تسير حركة الأعمال فى بعض الصناعات سيراً مطرداً وبانتظام وعلى وتيرة واحدة طوال السنين ، بل تخضع بعض الأعمال لتقلبات موسمية تحدث أثرها فيها فتتركها ضعيفة كاسدة فى أوقات معينة على حين أن الرواج يعمها فى أوقات أخرى . فصناعة البناء تنشط فى الصيف فى بريطانيا وألمانيا وفرنسا وإيطاليا وأمريكا (وكذا معظم البلدان التى تهطل فيها الأمطار) وتتراخى فى الشتاء ، ولكن فى بلد كمصر تكاد تسير حركة العمل فى هذه الصناعة سيراً منتظما إبان الشتاء والصيف . ولو أنها أكثر نشاطاً فى الصيف منها فى الشتاء . وكذلك صناعة التعدين تزدهر فى الشتاء فى بريطانيا وتتراخى فى الصيف ، وتبدأ صناعة الحليج فى مصر من أكتوبر حتى مارس تبعاً لحركة تصريف المحصول داخل البلاد ، كما أن صناعة حياكة الملابس أيضاً تنشط فى بداية كل موسم وتتراخى بقية الشهور . ومن هذا نرى أن التقلبات الموسمية من حيث انتظامها ومداها وأثرها تؤثر على حركة البطالة فى الصناعات المختلفة . ففى زمن النشاط يكثر استخدام العمال ، ويقل العطل ، ويحدث العكس زمن الكساد .

والمشاهد أن تناوب التقلبات الموسمية على الصناعات وجميع الأعمال لا ينجم عنه بطالة حادة كما نظن وذلك للأسباب الآتية :

(ا) لأن التقلبات الموسمية ربما لا يترتب عليها إخراج العمال دفعة واحدة وإقصاؤهم عن عملهم ، وكل ما يحيق بالعمال من ضرر من جرائها قد لا يتعدى

نقصان عدد الأيام التى يشتغلها العامل ، كما يحدث بالنسبة لعمال المناجم خلال فصل الصيف ، على حين أنه يظهر أثر التقلبات الموسمية فى نقصان ساعات العمل من ٥٥ ساعة فى الصيف إلى ٤٤ ساعة فى الشتاء كما فى صناعة البناء مثلا ، والواقع أن عدد المتعطلين فى فصل الشتاء يمثل نسبة ضئيلة لا تذكر .

(ب) اختلاف وقوع أوقات الكساد بالنسبة لمختلف الأعمال يهيىء الفرصة لبعض العمال الذين قضت الضرورة بإقصائهم عن أعمالهم أن يجدوا عملا يرتزقون منه فى الصناعات التى ظل رواجها على حاله . فعمال البناء والمشتغلون فى صناعة الطوب الأحمر يتيسر لهم الاشتغال فى مرافىء السفن والأحواض أو فى أعمال الغاز والكهرباء مثلا أثناء الشتاء ذلك الفصل الذى تركد فيه صناعاتهم الأصلية . كذلك يتيسر لعمال محالج القطن فى مصر أن يجدوا مرتزقا لهم فى الأعمال الزراعية أثناء الصيف . وهكذا يجد العمال فى مثل هذه الأعمال المساعدة التى يزاولونها عندما يحل الركود فى صناعاتهم الأساسية خير ملطف لهذه البطالة التى يكونون معرضين لها . ولكن يلاحظ أن فائدة تلك الأعمال المساعدة التى يلجأ إليها العمال قسراً تكاد تكون ضيقة النطاق ومقصورة على فئات العمال غير الفنيين . إذ ليس من المستساغ أن يكون العامل نجاراً فى الخريف ، بناء فى الصيف ، وصفاف حروف الطباعة فى الشتاء . لأنه إن جاز ذلك فلن يتصف ذلك العامل بالمهارة ، ولن يعتبر فى عداد الفنيين . حقيقة قد يكون العامل ماهراً فى حرفته حاذقا فى عمله ، ويرفض أن يزاول عملا آخر لا يرغب فيه ، ولكن مهارة ذلك العامل وحذقه تجعلانه يتقاضى أجراً مرتفعاً يدخر منه إبان اشتغاله لأوقات تعطله . على أننا نرى العامل غير الماهر يتقاضى دائماً أبداً أجراً منخفضاً لا يمكنه من الإدخار ، وعلى ذلك تدفعه الحاجة إلى قبول أعمال أخرى حتى لا يتعرض لشرور البطالة .

(حـ) لما كانت التقلبات الموسمية ظاهرة مألوفة فى الحياة العملية فإن بعض نقابات العمال تواجه مثل هذه التقلبات بأن تدفع لعمالها أجوراً خلال فترة الكساد التى تمر بهم ، وهنالك نقابات لا تتخذ مثل هذه التدابير لعمالها فى فترة الكساد التى تمر بهم فيصبحون مثل العمال الذين ليس لهم نقابات تقوم بإسعافهم ، وهؤلاء تقضى الضرورة عليهم أن يدبروا لأنفسهم سبل الارتزاق .

والمشاهد كثيراً أن معاودة التعطل التى يتعرض لها العمال فى أوقات الكساد يكاد يكون ضررها فى الغالب مقصوراً على العمال غير الفنيين ، والعمال الذين يقومون بأعمال متقطعة غير منظمة ، تلك الأعمال التى يكون أصحابها دائماً عرضة للتعطل . وحيث إن التقلبات الموسمية مألوفة فى النظام الصناعى الحديث فلا سبيل لحماية هؤلاء الذين يتعرضون لأخطارها إلا بادخار ما ينفعهم وقت تعطلهم ، وذلك بقصر مشترياتهم على ضروريات الحياة ، واتباع سياسة القصد ؛ ولا يتيسر هذا للعامل إلا إذا كان أجره يسمح بادخار جزء منه لاستخدامه وقت الحاجة . أما إذا كان أجره منخفضاً فإنه يتعذر عليه أن يعمل الاحتياط الذى يحميه من شر الوقوع فى هاوية البطالة . ولذا نرى أنه كلما كان أجر العامل قليلا ، وليس له موارد خاصة يستعين بها على شراء حاجاته ، كان أكثر عرضة لشرور التعطل من العامل الذى أجره مرتفع . ولهذا يشاهد أن معظم العمال الذين يكثر تعطلهم هم أولئك الذين يعيشون فى حدود أجورهم الضئيلة .

تناولنا فيما سبق التقلبات الموسمية وأثرها فى تعطل العمال ، وما كان تعطل العمال أهم ما تحدثه من آثار ، وإنما أثرها على الأجور أكثر أهمية ؛ ولم تعد مشكلة التقلبات الموسمية مشكلة بطالة فحسب ، ولكنها أصبحت مشكلة الأجور فى الصميم . لأنه من الوجهة الاقتصادية البحتة لا يمكن لصناعة ما أن تقوم

وتزدهر دون أن تسمح حالتها بدفع أجور كافية لعمالها تفى بمطالبهم ، لا فى وقت اشتغالهم فيها فحسب ، بل أيضا فى أثناء تعطلهم ، ولهذا يمكننا القول بأنه إذا كان تكرار التقلبات الموسمية سنة بعد أخرى فى أية صناعة ينجم عنه أزمة حادة للعمال تشردهم ، قطعنا بأن مستوى الأجور فيها منخفض لدرجة لا تسمح لهؤلاء العمال بادخار شىء لمواجهة الطوارىء فى كل وقت وكانوا عرضة للعطل .

---

٢ ــ الدورة الاقتصادية

« يوسف أيها الصديق أفتنا فى سبع بقرات سمان يأكلهن سبع عجاف وسبع سنبلات خضر وأخر يابسات لعلى أرجع إلى الناس لعلهم يعلمون * قال تزرعون سبع سنين دأباً [1] فما حصدتم فذروه فى سنبله [2] إلا قليلا مما تأكلون * ثم يأتى من بعد ذلك سبع شداد [3] يأكلن ما قدمتم لهن إلا قليلا مما تحصنون * ثم يأتى من بعد ذلك عام فيه يغاث [4] الناس وفيه يعصرون ».

[قرآن كريم]

كانت الدورات الاقتصادية ، وما زالت ، موضوع بحث الكثير من الاقتصاديين الذين وضعوا ، وما زالوا ، يضعون مختلف النظريات لتفسير حدوثها وبيان أسبابها ووصف طرق علاجها .

ولا يهمنا فى بحثنا هذا أن نتناول بإسهاب تلك النظريات ، وإنما يهمنا أن نقرر أنها حقيقة واقعة لم ينجح النظام الرأسمالى فى القضاء عليها والتخلص من آثارها ، وكأن العالم والحال هذا ، مقضى عليه ألا ينعم بالاستقرار والثبات ، وأن يعانى ما يعانيه من تلك الاضطرابات .

وما الإنتاج إلا تضامن بين عوامله المختلفة على إنتاج أدواته فى صور شتى ، كالسكك الحديدية والبواخر والسفن والآلات والعدد ، أو فى إتمام السلع نصف

---

١ ــ « دأبا » أى دائبين مجدين .

٢ ــ « فذروه فى سنبله » أى اتركوه .

٣ ــ « سبع شداد » أى سبع سنين تقحطون فيها فلا تخرج الأرض نباتاً .

٤ ــ « فيه يغاث الناس وفيه يعصرون » أى ينزل لهم الغيث ويرزقون ما يعصر من الثمار كالعنب والزيتون وغيره .

المصنوعة ، أو استخراج المعـادن من باطن الأرض ، أو فى تهيئة سلع الاستهلاك أو فى صورة خدمات على اختلاف أنواعها . وهنا نتصور أن الإنتاج يتخذ شكل تيار من السلع والخدمات يتدفق مستمراً من المصانع صوب المخازن والمتاجر لتستقر فيها مؤقتاً ، ريثما تباع هذه المنتجات إلى راغبيها . فهذه المتاجر والمخازن مستودعات تتلقى المنتجات من منتجيها ، ومن الطرف الآخر لهذه المستودعات يوزع بعض هذه المنتجات على المستهلـكين ، ويحتفظ المنتجون بالباقى لاستهلاكه أو استخدامه فى الإنتاج ، وإعطاء جميع الأفراد الذين اسهموا فى الإنتاج ولهم حقوق فيه . ويتكون هذا التيار من أنصبة عوامل الإنتاج المختلفة فيأخذ مالك الأرض ريعاً ، وصاحب رأس المال فائدة ، والمنظم ربحاً ، والعامل أجراً .

فاذا كانت على هذا النحو حركة الإنتاج وتدفق سيل المنتجات إلى أربابها يجرى بنسبة واحدة وبسرعة واحدة وبمقدار واحد ، توافر استقرار الحياة الاقتصادية . ولـكن هذه الحالة فرضية نادر حدوثها ، ففى أغلب الأحيان نجد التباين بين سرعة التيارين وقوة اندفاعهما وحجميهما ، وهذا التباين إنما ينشأ عن التقلبات الاقتصادية التى سوف نتناولها بإيجاز فى بحثنا هذا ، إلا أن ما لها من عظيم الأهمية وكبير الأثر يقتضى دراستها فى بحث خاص . وهذا التفاوت بين حالة التيارين مرجعه الأسباب الآتية :

أولا — التغير العام الذى يؤثر فى عوامل الإنتاج . فقد يزيد عدد السكان زيادة مطردة تؤدى إلى زيادة التيار الخارجى ، وقد يزيد التقدم الفنى فى صورة عدد وآلات أو لظهور اختراعات جديدة تزيد فى كمية الإنتاج ، مما يؤدى إلى زيادة التيار الداخلى للسلع ؛ وقد يوجد هذان العاملان معاً ، ولـكن ليسا بنسبة واحدة ، فيطغى العامل الثانى وهو التقدم الفنى فيتضخم التيار الداخلى ولا يناسبه التيار الخارجى ، مع العلم بأن الحركات الطويلة المدى التى تؤثر على عوامل الإنتاج ،

وبالتالى على الإنتاج ، لا يتيسر قياسها إلا بعد دراسة الإحصائيات الماضية دراسة مستفيضة ، وهذا يتطلب وقتا طويلا يتناسب وطول الدورة ، وترجع هذه الحركة فى الغالب للتقلبات الطارئة على قيمة النقود ، ويختلف وقع الدورات الاقتصادية باختلاف أنواع المواد والسلع ، فالمواد الأولية والأساسية تتأثر تأثراً كبيرا بها وبخاصة المعادن من نحاس وحديد وصلب . أما المواد الاستهلاكية فبعضها يتأثر كثيراً بالحركة الدورية ، كما أن بعضها لا يتأثر إلا قليلا وربما لا يتأثر .

ويمكن أن نستخلص هنا أن اضطراب التوازن الاقتصادى ينجم عنه التغير الذى يطرأ على حركة الاستثمار ، فإذا حدث هذا التحول وراجت الصناعات الإنتاجية ، ففى الغالب يؤثر على الصناعات الاستهلاكية أيضاً . ونشاهد أنه خلال الرواج تبدو ظاهرة النشاط فى الصناعات الإنتاجية جلية بارتفاع أثمان الخامات والمواد الأولية اللازمة لتلك الصناعات ، كما أنه أثناء الكساد يظهر تقلص محسوس فى إنتاجها مصحوبا بانخفاض أثمان خاماتها . وزيادة الطلب على السلع الإنتاجية يدعو إلى زيادة الطلب على عوامل الإنتاج المختلفة ، الأمر الذى ينشأ عنه زيادة دخل الأفراد النقدية ، على حين قد تظل الصناعات الاستهلاكية على حالتها أو تأخذ فى الانتعاش مسايرة حالة هذا الرواج . كما أن نقصان الطلب على السلع الإنتاجية يستتبعه انخفاض أثمان موادها الأولية . وتبعاً لذلك يقل دخل الأفراد ، لركود الإنتاج فى تلك الصناعات . وتكاد تكون ظاهرة مألوفة فى دوائر العمل أنه إبان الرواج يحفز التفاؤل أرباب الصناعات الإنتاجية على توسيع نطاق أعمالهم ، فيزيد طلبهم على العمال . كما أنه أثناء الكساد تهبط حركة الأعمال فيها ، ويضطر منظموها إلى الاستغناء عن عدد كبير من العمال وتتفشى البطالة بينهم . ولهذا يرى المفكرون أن خير وسيلة لمعالجة البطالة هو القيام بالمشروعات العامة خلال سنى الكساد حتى تستوعب أكبر عدد من المتعطلين .

ثانياً — الحركات الموسمية ، ويقصد بها التغيرات التي تحدث خلال عام واحد على الانتاج ، وهي ليست عامة في كل فروع الصناعة ، ولكنها مهمة في بعضها ، غير مهمة في البعض الآخر ، مثل صناعة البناء في بريطانيا ، وشركات الفنادق وصناعة حلج القطن في مصر .

ثالثاً — التقلبات الدورية ، وهي التي تأخذ شكل موجات قصيرة المدى ، تتابع بعضها إثر بعض خلال مدد قصيرة من الزمن لا تتجاوز سبع سنوات ، وتشمل جميع الصناعات ، وهي ما اصطلح الناس على تسميتها بالدورة الاقتصادية .

ولو أن الدورات الاقتصادية تتشابه في اتجاهاتها العامة ، وفي أن جميعها ناجم عن التفاوت في القوى الإنتاجية في المجتمع ، إلا أن هنالك اختلافا بين الدورات المتتابعة من حيث قوتها في موجات صعودها وهبوطها. ولو كان تغير القوة الإنتاجية الكسبية في الأمة ناجماً عن تغير مستمر في عدد السكان مع التقدم الفني أو العلمي ما أثر هذا على التوازن والاستقرار ، أما لو تغيرت القوة الإنتاجية ولم تناسب عدد السكان فإن هذا يحدث تأثيراً في النسبة المتعطلة من القوة الإنتاجية وبالتالي يحدث إخلالا بالتوازن ، واضطرابا في الحياة الاقتصادية . ولا يتيسر دراسة جميع ما يتعلق بالدورة الاقتصادية إلا بعد استيفاء الاحصائيات الخاصة بها . وقد يكون الاعتماد على أحد المقياسين التاليين مفيداً لنا في بحثنا هذا :

(ا) إحصائيات الإنتاج .

(ب) إحصائيات البطالة .

ونلاحظ أن أساس المفاضلة بين المقياسين أسبقية تاريخ أحدهما لتاريخ الآخر . ويجب ملاحظة الدقة المتناهية في أخذ الإحصائيات واستقرائها . وقد لوحظ في إنجلترا أنه لا توجد إحصائيات للانتاج كافية يصح الاعتماد عليها . فإن هذه الإحصائيات لا ترجع إلى زمن بعيد . هذا بعكس الحال بالنسبة لإحصائيات البطالة . لهذا يفضل استخدام إحصائيات البطالة والاعتماد عليها في

قياس وطأة الدورة الاقتصادية . ومع ذلك يجب ضبط إحصائيات الانتاج إذا أردنا الاعتماد عليها ، لأن عدم التريث فى تصحيحها قد يبين حالة رواج ظاهرى ، على حين أنها بعد الفحص تدل على حقيقة كساد واقعى . وكذلك لا تخو إحصائيات البطالة من بعض النقص لأنها قد تهمل تسجيل الزمن الذى لا يشتغل العامل فى أوقات الكساد . كما أنها لا تحسب حسابا للزمن الذى يشتغله العامل فوق ساعات العمل العادية، ولا أوقات التعطل التى يتعرض لها العمال أثناء الإضراب . و إنا لنتساءل : هل إحصائيات الإنتاج والبطالة تتفقان أم أن هناك اختلافا بينهما. فلو رسم خطان أحدهما يمثل الإنتاج ؛ وثانيهما يمثل البطالة ، لتبين لنا بوضوح أن إحصائية الإنتاج تبالغ فى ارتفاعها أثناء فترة الرواج . ولكنها فى مدة الكساد تكاد تتخذ شكل خط أفقى يميل إلى الهبوط تدريجياً ، وهذا راجع إلى أنه فى أوقات الكساد يبذل المنتجون ما فى استطاعتهم من جهد ، لتحسين طرق الإنتاج و إدخال المستحدثات الآلية ، لخفض نفقات الإنتاج تخفيفاً لحدة الأزمة ، كذلك يبذل العمال من جانبهم جهداً مضاعفاً و بخاصة إذا ما كانت أجورهم تدفع على أساس القطعة . ولا نكون مغالين إذا قلنا إن إنتاجية العامل (مقدرته على الإنتاج) فى بعض الصناعات لا يعتريها النقصان كثيراً إبان الكساد ، بل قد تزيد أحياناً كما أشار إلى ذلك « إفتاليون » ، فقد بين مستعيناً بالإحصائيات أن إنتاجية العامل فى مناجم الفحم والحديد أقل فى زمن الرخاء منها وقت الكساد ، وذلك راجع إلى أن العمال يعملون جاهدين لتعويض ما أصابهم من نقص فى أجورهم بسبب الأزمة .

مميزات الدورة الاقتصادية :

(١) وقوع الأزمات بصفة دورية . فتحدث بالتوالى فى فترات متقاربة تطول أو تقصر على حسب شدتها : وقد شوهد أن الدورة الاقتصادية تقع كل عشر سنوات أو اثنتى عشرة سنة ، وهذا ما حصل فى نهاية كل من القرن الثامن

عشر والتاسع عشر ، و بداية القرن العشرين . وتكاد تكون فى انتظامها أشبه بأمواج البحر ، فترة ارتفاعها خمس أو ست سنوات ، وهبوطها خمس أو ست كذلك . فإذا ما طبقنا هذا على حركة البطالة فى معظم الصناعات فى انجلترا من سنة ١٨٦٠ إلى سنة ١٩١٤ نجد أن هذه الموجات تكاد تكون متساوية فى اتساعها ومداها .

(ب) سرعة تفشيها وسريانها . أصبح اليوم للدورة الاقتصادية صفة دولية . فقد تصيب دولة واحدة وسرعان ما يمتد أثرها إلى الدول الأخرى ؛ وكثيراً ما يشيع أمرها بين الدول كافة فى وقت واحد أو أوقات متقاربة كما حدث فى سنوات ١٨٧٢ و ١٨٨٢ و ١٨٩٠ و ١٩٠٠ و ١٩٠٧ و ١٩٢٩ فى انجلترا وألمانيا وفرنسا وأمريكا على السواء .

(ج) الدورة الاقتصادية عامة . ونقصد بذلك أنها لا تقتصر على صناعة واحدة ، بل تلحق جميع الصناعات فى وقت واحد وفى اتجاه واحد . فإذا ما حدث رواج مثلا ، فإنه يصيب جميع الصناعات إلا أنه يختلف فى قوته باختلاف الصناعات . فقد يزيد الإنتاج فى صناعة ما على أثر الرواج بنسبة ٦٠٪ تقريباً وقد يزيد فى غيرها بنسبة ١٠٠٪ تقريباً وفى البعض الآخر بنسبة ٢٠٪ تقريبا ، فيكون المتوسط العام هو ٦٠٪ لحالة الرواج السائدة ، ويختفى شبح البطالة إبان الرواج فى الوقت الذى يظهر بجلاء فى وقت الكساد .

(د) قوة الدورة . تتأثر بعض الصناعات بالدورة بدرجة أكبر من غيرها . أو بمعنى آخر لا يكون هناك توافق فى وقعها وسيرها . ففى الصناعات الإنشائية مثل الأعمال الهندسية والبناء تكون فترات الرخاء والكساد فيها أطول منها فى الصناعات الاستهلاكية . ويتميز عهد الرخاء بوفرة رؤوس الأموال المثمرة فى فروع الإنتاج ، فقد سبق أزمة ١٨٢٥ عهد رخاء ونشاط استمر ثلاث سنوات ، وكان أكثر ظهوراً فى تثمير رؤوس أموال ضخمة فى مناجم المكسيك وكثير من

صناعات أمريكا الجنوبية مما أدى إلى ارتفاع قيم أسهم الشركات الصناعية فيها ارتفاعا ملموساً هبط فجأة على أثر ذلك الكساد الذى انتابها فى سنة ١٨٣٣ و ١٨٤٦ . وكذلك الرواج الذى سبق أزمة سنة ١٨٤٧ فى انجلترا على أثر تلك الحركة الواسعة النطاق فى إنشاء السكك الحديدية . وكذا أزمة سنة ١٨٥٧ و ١٨٦٠ و ١٨٦٩ . أما أزمة « بارنج » الدولية فقد سبقها إقبال عظيم على استثمار رؤوس الأموال فى إنشاء السكك الحديدية بالأرجنتين . وكذلك شاهد فجر القرن العشرين حركة إقبال واسعة على إنشاء المشروعات الكهربية فى ألمانيا والولايات المتحدة أعقبتها أزمة بدأ ظهورها فى الولايات المتحدة بهبوط قيم أسهم السكك الحديدية فيها هبوطاً كبيراً. ولم تكن حركات الرواج هذه مقصورة على السكك الحديدية والمشروعات الكهربية وحدها ، بل شملت أيضاً معظم الصناعات الإنتاجية على اختلاف أنواعها كصناعة آلات الغزل والنسيج والسفن التجارية وغيرها .

نشوء الدورة الاقتصادية :

لم نعتمد فى بحثنا لقياس تقلبات الدورة الاقتصادية إلا على إحصائيات البطالة لأنها أدنى المقاييس إلى الدقة والضبط وأقلها خطأ، وعرفنا أنه فى حالة الرواج يزداد عدد المشتغلين بالصناعات عامة ، وتزداد أجورهم الحقيقية فى مجموعها بفرض ثبات الأشياء الأخرى على حالها ، وفى أوقات الكساد يتناقص عدد المشتغلين و يتناقص معه مجموع الأجور وذلك وفقاً لحالتى الطلب والعرض على العمال .

طلب العمل :

هو عبارة عن كمية العمل مقدرة بعدد من ساعات العمل التى تطلب فئات معينة من الأجور الحقيقية ، وثمن الطلب هو الأجر الذى يدفع عن الوحدة الحدية

من العمل ، والذى يرى رب العمل أنهـا تتناسب و إنتاجية العامل أو مع القيمة الصافية التى تنتجها هذه الوحدة الحدية من العمل .

عرض العمل :

هو عبارة عن كمية العمل مقدرة بعدد من سـاعات العمل التى تعرض على أسـاس فئات معينة من الأجور الحقيقية ، وثمن العرض هـذا هو مجموع السلع والخدمات التى يحصل عليها العامل . وتتحدد أجرة العامل عند تقاطع خطى العرض والطلب ، وكذلك يتحدد عدد المشتغلين فى أية لحظة ما . فإذا فرضنا أن طلب العمل قد زاد عن العرض ، فإن عدد المشتغلين لن يتغير ، ولـكن مجموع الأجور لابد أن يزيد . ولـكن إذا تغير أحد المنحيين أو تغير المنحنيان بنسب مختلفة أى إذا تغيرت المشقة التى يعانيها العمال فى أداء كمية من العمل ، أو تغيرت كمية الإنتاج الفعلية التى يسفر عنهـا بذل هذه الـكمية من العمل ، أو تغيرت رغبة العمال فى الحصول على ثمرة هذه الـكمية المعينة من العمل ، فإن التوازن الاقتصادى لابد أن يتعرض للاختلال .

ولـكى نطبق هذه القواعد على طلب وعرض العمل — فى الحياة العملية — يجب علينا :

أن نفرض أن جميع العمال يشتغلون فى صناعة معينة أو أنهم يشتغلون فى إنتاج سلع مختلفة ، ولـكن بنسب متسـاوية . فى هذه الحالة نجد أن عرض العمل هو عبـارة عن وحدات من العمل تعرض فى السوق مقابل مقادير من السلع المنتجة .

وطلب العمل عبارة عن الوحدات من العمل التى تطلب مقابل كمية من السلع المنتجة تعادل ما ينتجه العامل الحدى . ولـكن لو أمعنا قليلا لرأينا أن

الحال فى الحياة العملية تختلف فى كثير من الوجوه عن هذه الحالة الافتراضية . وأهم وجوه الاختلاف ما يأتى :

١ — لا توجد صناعة واحدة يشتغل فيها جميع العمال ، بل هناك صناعات كثيرة . وعلى ذلك لابد من تقسيم العمال إلى طوائف يتخصص أفرادها فى مزاولة أعمال معينة .

٢ — أن ثمن العرض عبارة عن مجموع السلع التى يحتاج إليها العامل و يتقاضاه مقابل عمله ، و يجب فى هذه الحالة أن نبحث عن مقياس حقيقى للأجور ، وأن يكون هذا المقياس شاملا لكل السلع والخدمات التى يستخدمها العمال فى حياتهم اليومية ، و يمكن إيجاد هذا المقياس بجعل الأجور أجوراً حقيقية عينية .

٣ — أن ثمن الطلب عبارة عن القيمة التى ينتجها العامل الحدى بعد احتساب الخصم الناشىء عن المدة اللازمة من بدء الإنتاج إلى نهايته . وحينئذ يقدر ثمن الطلب فى كل صناعة بكمية السلع على اختلاف أنواعها ، التى تنتجها الصناعات المختلفة . وتبعاً لذلك نجد أن جدول الطلب على العمل سيختلف بالنسبة لكل صناعة باختلاف المنتجات ، ولا ريب أنه لا يمكن جمع جداول الطلب فى كل الصناعات المختلفة ، و إذا توصلنا إلى جدول عام للطلب فى الصناعات المختلفة ، لمثل أصدق تمثيل تقلبات الدورة الاقتصادية ؛ وتسهيلا لذلك يتحتم علينا اتخاذ مقياس عام مشترك بين الصناعات كلها كما فى حالة العرض ، وذلك برد أجور العمال إلى جميع السلع والخدمات التى يستهلكها العمال ، لا إلى السلع التى ينتجها كل فريق منهم فى الصناعات المختلفة ، بل إلى السلع والخدمات التى يستهلكها العمال فى حياتهم اليومية ، فنقدر ما ينتجه العامل الحدى فى صناعة ما كصناعة المنسوجات القطنية بكمية من السلع التى يستهلكها العامل ،

وبهذه الطريقة نستطيع تكوين جدول طلب خاص بكل صناعة على أساس مشترك عام ، كما يتيح لنا تكوين جدول عام للطلب على العمال كما عملنا فى حالة العرض . ويكون لدينا إذاً جدول عام للطلب وآخر للعرض . كل منهما يقيس الأجر على أساس المجموعة العامة للسلع التى يستهلكها العمال .

يستخلص مما سبق أن الدورة الاقتصادية تنشأ من انحراف جدول طلب العمال عن الاتجاه العام للطلب ، وهذا الاتجاه العام قد يتغير سيره . فإما أن يكون مستقيما وإما أن يكون منحنياً .

ولكن كيف يحدث الانحراف ، فى خط الطلب عن اتجاهه العادى ، وما هى العوامل التى تؤدى إلى هذا الانحراف والتى يتسبب عنها حدوث الدورة الاقتصادية ، ومن ثم تحدث البطالة ؟ . وللاجابة على ذلك يجب ملاحظة الأمرين الآتيين :

(ا) زيادة أو نقص كفاءة العمال الإنتاجية مما يدعو المنظمين إلى زيادة أو نقص الطلب على العمال .

(ب) انخفاض سعر الفائدة فى السوق يشجع أيضاً المنظمين على زيادة الطلب على رؤوس الأموال ، مما يدعو بدوره إلى زيادة الطلب على العمال . ومن الواضح أنه إذا تضاعفت كفاءة العمال الإنتاجية ، فإن النتيجة تكاد تكون معادلة لهبوط سعر الفائدة فى السوق إلى النصف . فلو فرضنا مثلا أن رب العمل يدفع أجراً قدره عشرة قروش ويحصل على منتجات قيمتها عشرة قروش أيضاً ، ثم تبين له أن كفاءة العامل الإنتاجية قد تضاعفت أى أصبح ينتج مقابل أجر عشرة قروش ما يعادل عشرين قرشاً ، فإن هذا يدعو رب العمل إلى زيادة الطلب على العمال . كذلك الحال إذا ظلت كفاءة العمال الإنتاجية كما هى مع انخفاض سعر الفائدة فى السوق إلى النصف . فإذا كان سعر الفائدة فى السوق ٦٪ مثلا ثم انخفض إلى ٣ ٪ فإن هذا يشجع رجال الأعمال على مضاعفة رأس المال دون

زيادة النفقات ، وكل زيادة فى الناتج دون زيادة فى النفقات تدعو إلى الزيادة فى طلب العمال . وتحدث زيادة الطلب على العمال لسببين :

١ — تغيير وجهة نظر المنتجين بالنسبة للمستقبل يدعو إلى التفاؤل أو التشاؤم تبعاً لظروف الحال ؛ غير أننا يمكننا إغفال هذا العامل النفسى فى المدى القصير ، لأن تحول أفكار المنظمين من ناحية إلى أخرى لا يحدث بسرعة ، ولهذا يجب أن تكون المدة من الطول بدرجة كافية لإحداث هذا التغيير فى أفكار المنظمين .

٢ — زيادة دخل المنظمين زيادة تحضهم على زيادة الطلب على العمال . على أنه لا يمكننا أن نفصل بين زيادة الدخل التى تنجم للمنظمين وبين زيادة كفاية العمال الإنتاجية التى تؤدى إلى زيادة الطلب عليهم ، لأن كلا هذين العاملين مرتبط بعضهما ببعض . ولا ريب أن زيادة الكفاية الإنتاجية تؤدى حتما إلى زيادة دخل المنظمين ، وهذه بدورها تعمل على زيادة كفاية العمال الإنتاجية. ولكن لا بد لنا أن نتساءل عن أى العاملين يعتبر أساسياً فى إحداث الدورة الاقتصادية .

اختلف الكتاب فيما بينهم فى هذا الصدد ، فريق منهم يتزعمه « توجان بارنفسكى » يرى أن زيادة دخل المنظمين هى التى لها الأثر الأكبر فى زيادة الطلب على العمال ، وفريق آخر على رأسهم Pearsons يرى أن نظرية Barnovsky ليست صحيحة وأن الذى يدعو إلى زيادة الطلب على العمال هو ثقة أرباب الأعمال فى زيادة الكفاية الإنتاجية للعمال . ومن المهم هنا تتبع مناقشة الطرفين لتظهر لنا الحقيقة .

فبارنفسكى يرى أن زيادة دخول المنظمين تمثل تياراً من سلع الاستهلاك تتجمع بكميات كبيرة شيئاً فشيئاً خلال الكساد ، فإذا ما وصلت إلى حد معين من الكبر حدث تحول يشبه الانفجار ، فيرى المنظمون عند ظهور فجر الرواج أن

الفرصة سانحة لاستخدام هذه الثروة المتجمعة فى الإنتاج ودفع أجور العمال الذين يستخدمون فى الصناعات الإنتاجية . وهذه الحالة على حد تعبيره أشبه بالبخار الذى يتجمع فى مرجل القاطرة البخارية تدريجاً حتى إذا ما بلغ حده الأقصى فلا بد أن يدفع الضغط مكبس القاطرة ، فينفتح ويتسرب البخار وبذلك يجرى النشاط فى القاطرة ويخف ضغط البخار شيئاً فشيئاً حتى يكاد البخار يختفى وتكاد القاطرة تقف ليتجمع البخار فى مرجلها من جديد ، وهكذا دواليك . ففى أوقات الكساد تتراكم السلع شيئاً فشيئاً لعدم تصريفها حتى تكتظ بها السوق إلى درجة لا يستطيع معها المنتجون صبراً ، فيضطرون إلى تحويل تلك الثروة المعطلة إلى رؤوس أموال منتجة بوسائل شتى، فيدعو ذلك إلى زيادة عدد المشتغلين، حتى إذا ما نضب المعين حدثت الأزمة من جديد .

ولكن كيف يحدث تجمع سلع الاستهلاك هذه ؟ يحدث تجمع سلع الاستهلاك على نحو ما أشرنا اليه سابقاً من أن الإنتاج يتخذ شكل تيار مستمر يتجه صوب المخازن وتجار الجملة ، ومنها إلى تجار التجزئة يستقر فيها وقتاً ما على حسب الظروف والأحوال . ومن هذه المخازن يتجه تيار جديد من سلع الاستهلاك إلى هؤلاء الذين اشتركوا فى عملية الإنتاج جزاء لهم على ما بذلوه من جهد وتضحية . فيتقاضى العمال أجراً ، وأصحاب رؤوس الأموال فائدة ، وملاك الأراضى ريعاً ، والمنظمون ربحاً . وتتوقف مدة بقاء السلع فى مخازن التجار على موازنتهم بين عاملين :

١ — إرضاء الحرفاء يقضى على التجار استبقاء لعلاقاتهم بأن يحتفظوا بأكبر كمية ممكنة من السلع تحت الطلب لمعاينتها فى كل وقت .

٢ — ضياع جزء من الفائدة على رأس المال المعطل ، المثل فى السلع

المحتفظ بها . لأن مصلحة هؤلاء التجار تقتضى سرعة تصريف السلع المخزونة لديهم حتى لا يظل رأس المـال معطلاً ؛ ولهذا ترى أنه خلال أوقات الرواج تفيض مخازن التجار بالبضاعة توقعاً للطلبات المتزايدة ، كما أنه فى أوقات الـكساد تنضب المخازن من البضاعة لقلة الإنتاج بسبب ضعف الطلب ومحاولة التجار تصريف ما لديهم منها .

و إذا فرضنا أن حجم وسرعة التيار الداخلى من السلع إلى مخازن التجار ظل ثابتاً على حاله دون تغير ، وكذا لو فرضنا أن حجم وسرعة التيار الخارجى بقى على حاله أيضاً ، فإن كمية السلع فى أى وقت لدى تجار الجملة والتجزئة تبقى ثابتة ، ولا يمكن أن يحدث هذا إلا إذا كانت الأحوال والظروف الاقتصادية ثابتـة أيضاً . والمشاهد أن الأحوال الاقتصادية فى تغير مستمر . وعلى فرض أنها استقرت قليلا فسرعان ما تتغير . وعلى كل حال يمكننا أن نقدر كمية السلع الموجودة لدى تجار الجملة والتجزئة فى وقت ما لو عرفنا مدة بقاء أى وحدة من هذه السلع فى المتوسط فى هذه المخازن . فلو فرضنا أن أى وحدة من السلع فى هذا المخزن الذى تصورناه تمـكث مثلا حوالى أربعة أشهر فان الـكمية التى فى هذا المخزن فى أى وقت ما هى عبارة عن مقدار ما يحمله التيار الداخلى إلى المخزن خلال أربعـة أشهر ، أى أن الـكمية المخزونة فى أى وقت ما تعادل ثلث الإنتاج السنوى . ويلاحظ مما تقدم أن كمية المخزون من البضائع لدى التجار لا تبقى ثابتة . بل تتغير . فنجد فى بداية عهـد الـكساد أن حجم وسرعة التيار الخارجى يتناقصان تدريجاً ، وذلك بسبب نقص أجور العمال من ناحية وتفشى البطالة من ناحية أخرى . و إذا قيل إن العمال المتعطلين قد يتقاضون إعانات من الحـكومة أو من نقاباتهم فإن هذه الإعانات لا يمكن أن تسد النقص الناشئ عن بطالتهم .

أما بخصوص التيار الداخلى ، وهو التيار الذى يحمل الإنتاج إلى داخل المخازن ، أو بعبارة أخرى كمية المنتج من السلع . فان النقص لا يمكن أن يحدث من أول الأمر حتى يتم تنفيذ الطلبات السابقة التى أمروا بصنعها فى الماضى ، والتى تأخذ وقتاً طويلا حتى يتم إنتاجها ، و بعدئذ يمتنع التجار عن إصدار أوامر جديدة لإنتاج سلع جديدة . وعلى هذا نرى أنه إبان الكساد تزداد كمية المخزون من السلع لزيادة كمية التيار الداخلى على كمية التيار الخارجى ، وتستمر هذه الزيادة كلما اشتدت الأزمة . والعكس فى بداية عهد النشاط يأخذ التيار الخارجى فى الزيادة دون أن تقابله زيادة تذكر فى كمية التيار الدخلى ، لأن انضمام العمال المستجدين فى ميدان العمل لا يظهر أثره فى الحال فى كمية الإنتاج ، ولا بد من مرور وقت ريثما يأخذ إنتاجهم فى الزيادة والظهور بشكل محسوس ، ولهذا نجد أن المخزون من السلع عند التجار يتناقص فى عهد النشاط لسرعة تصريفها .

هذا موجز لرأى « توجان بارنفسكى » فيما يتعلق بالعوامل التى تدعو لحدوث الدورة الاقتصادية التى تستند إلى وجود دخل فى شكل تيار من سلع الاستهلاك . ولكن يرد على ذلك بأن المشاهد فى الحياة الاقتصادية غير ذلك للأسباب الآتية :

١ — يجتهد التجار جهد طاقتهم أن يقللوا من البضائع المخزونة لديهم إبان الكساد ، ويلغون طلباتهم السابقة ، ويمتنعون ، إلى حد كبير عن إعطاء أوامر جديدة للمنتجين ، و يلبون طلبات العملاء من المخزون لديهم ؛ ولهذا نرى أنه فى بداية النشاط يكون المخزون من السلع قليلاً جداً ، على حين أنه إذا استمر عهد الرواج يتفاءل التجار و ينشطون فى إصدار طلبات من المنتجين ، لا رغبة منهم فى سد الطلبات الحاضرة فحسب ، بل يطلبون تلك الكميات الكبيرة توقعاً لتزايد الطلبات المستقبلة مؤملين أرباحاً طائلة أو لكى يحموا أنفسهم من ارتفاع الأسعار

فى المستقبل . ويؤيد هذا الرأى أنه فى أثناء الكساد تدل الإحصائيات على أن معدل الإنتاج لا يساجل معدل الإستهلاك فى حين أنه فى عهد الرواج يفوق الإنتاج حاجة المستهلكين .

وهناك حجة أخرى لدحض آراء بارنفسكى وهى :

٢ — لو فرض أن هذا الرأى صحيح فانه فى بداية النشاط لا بد وأن يكون المخزون من السلع كبيراً جداً ، فيهبط مستوى الأسعار ، وكذلك سعر الفائدة ، على حين أنه فى بداية الكساد لا بد وأن ترتفع الأسعار وكذلك سعر الفائدة ، ولكن الشواهد تدل على غير ذلك . ففى عهد الرخاء ترتفع الأسعار ويرتفع سعر الفائدة ويحدث العكس إبان الكساد . والخلاصة أن تغير الطلب على العمل لا ينشأ عن وجود دخل كبير يتطلب الاستثمار فى شتى مرافق الإنتاج ، وإنما ينشأ ذلك التغير نتيجة لما يتوقعه أرباب الأعمال من التغير فى الكفاية الإنتاجية للعمل أو لعوامل الإنتاج الأخرى .

العوامل الحقيقية التى تؤثر فى آراء رجال الاعمال بشأن الصناعة :

هناك ثلاثة عوامل أساسية تؤثر فى اتجاهات أرباب الأعمال ، تتلخص فى الآتى :

أولا : عوامل حقيقية مقطوع بها ، وهى عبارة عما حدث من تغير فى سير مجرى الحوادث الاقتصادية ، أو على وشك أن تحدث فى الأحوال الصناعية .

ثانياً : عوامل نفسية تجيش فى نفوس رجال الأعمال تغير من وجهات نظرهم وتفكيرهم حيال الأعمال التى يقومون بها .

ثالثاً : عوامل تتعلق بالحالة العامة للنقود والأثمان .

والآن نبحث فى العوامل الحقيقية التى تؤثر بدورها على الدورة الاقتصادية

وبالتالى على حركة البطالة . ويعزو الأستاذ « بيجو » حدوث الدورة الاقتصادية إلى كل العوامل الآتية أو إلى أحدها بمفرده وهى :

١ — التغير فى غلة المحصولات الزراعية .

٢ — الاختراعات الحديثة والأساليب الفنية التى تزيد من الإنتاج .

٣ — كشف المناجم واستغلالها .

٤ — وجود المنازعات الصناعية .

٥ — ما يطرأ على ميول المستهلكين من تحول إزاء سلعة ما .

وجدير بنا قبل أن نفيض فى بيان أثر كل من تلك العوامل أن نراعى الأمور الآتية :

(ا) ماهية التغير الذى حدث ومداه .

(ب) هل التغيرات التى حدثت كبيرة وقوية الأثر ؟

(ح) هل لديك إحصائيات تؤيد النتائج التى استخلصناها أو تدحضها ، وذلك ببحث العلاقات المشتركة أو الروابط بين الدورات الاقتصادية التى حدثت فى الماضى ، وبين كل من العوامل الحقيقية التى أسلفنا ذكرها ؟

اثر التغير فى المحصولات الزراعية :

من المقرر والثابت أن المحصولات الزراعية خاضعة للتقلبات الجوية التى ينجم عنها عجز فى تلك المحصولات أو زيادة فيها . فإذا كان الإنتاج الزراعى وافراً أدى بدوره إلى رواج صناعى ؛ لأن رخاء المزارعين يزيد فى مقدرتهم الشرائية فتنهال طلباتهم على السلع الأخرى أو يزيد طلبهم على الإنتاج الصناعى بمعنى أعم ؛ وهذه الحالة مشاهدة فى البلدان الزراعية إذا جاءت غلة المحصولات الرئيسية وافرة و بيعت بأثمان مرتفعة ينعم بسببها المزارعون برخاء يحض المنتجين الصناعيين على زيادة إنتاجهم تلبية [illegible] الزراع المتزايدة . وذلك لأن قيمة

إنتاج العامل الحدى فى الصناعة تزيد بالنسبة لجميع السلع والخدمات . وبديهى أن يزيد مقدار ما يحصل عليه إنتاج العامل الحدى فى الصناعة من السلع الزراعية وبذلك تكون وفرة الإنتاج الزراعى سبباً مباشراً فى وفرة الإنتاج الصناعى لكى يستفيد المنتجون الصناعيون من الأرباح الناشئة . ولكن يجب التفرقة بين الطلب المرن وغير المرن فى الإنتاج الزراعى . فإذا كان الطلب غير مرن على المحصولات الزراعية وكان الإنتاج وافراً فلا ينتج عنه رواج صناعى . وذلك لأن ما يحصل عليه العامل الحدى فى الصناعة من الإنتاج الزراعى يكون أقل قيمة ، هذا بفرض زيادة الإنتاج الصناعى زيادة تساير الزيادة فى الإنتاج الزراعى . أما لو كان الطلب مرناً على المحصولات الزراعية ، وجد المنتجون الصناعيون فرصة لزيادة إنتاجهم ، لأن الغلة التى يغلها العامل الحدى فى الصناعة بفرض زيادة الإنتاج ، تساوى كمية أكبر من السلع الزراعية ، وهذه لها قيمة أكبر بالنسبة لجميع السلع والخدمات على العموم . كذلك لا بد لنا أن نفرق بين أنواع السلع الزراعية السريع العطب منها ، والسلع الأخرى التى يمكن خزنها ؛ ففى الحالة الأولى لا يساجل الإنتاج الصناعى سير الإنتاج الزراعى فى زيادته . أما فى الحالة الثانية فإن هناك مجالا للانتاج الصناعى أن يغير سيره تبعاً للظروف والمدة التى يجب أن تمضى قبل حدوث ذلك التغير .

ويتوقف طول تلك المدة وقصرها على مقدرة السوق فى تحديد الكمية المعروضة .

ويؤيد هذا الرأى الأساتذة « جيفنز ومور وأندرو » . فقد لاحظ هؤلاء أن هنالك ارتباطاً وثيقاً بين الإنتاج الزراعى والصناعى . ولو أن هذا التوافق لا يحدث فى وقت واحد ؛ بل هنالك فترة من الزمن يسبق فيها الإنتاج الزراعى الإنتاج الصناعى . إلا أنه قد لوحظ أن عهد النشاط الصناعى يسبقه دائماً نشاط

زراعى تفصل بين العهدين فترة تطول أو تقصر على حسب الظروف . كذلك لاحظ هؤلاء الأساتذة أن الكساد الصناعى يسبقه غالباً عهد تسوء فيه غلة المحصولات الزراعية ؛ وفى الحوادث التاريخية خير شاهد على ما نقول . فوفرة المحصولات الزراعية عام ١٨٧٠ تبعها وفرة الإنتاج فى الحديد عام ١٨٧٢ و١٨٧٣؛ كذلك كانت وفرة المحصول الزراعى عام ١٨٧٩ و ١٨٨٠ مصحوبة بزيادة كبيرة فى إنتاج الحديد عام ١٨٨٢ . وسبقت وفرة الإنتاج الزراعى عام ١٨٨٤ تلك الوفرة الهائلة التى حدثت فى إنتاج الحديد عام ١٨٨٦ .

و برغم هذا التوافق الظاهر بين الزراعة والصناعة ، كما أسلفنا ، نرى أن هذا التوافق ليس قاعدة مطردة . فقد لاحظ « توجان بارنفسكى » أن فترة الرواج الصناعى فى انجلترا من عام ١٨٢٠ إلى ١٨٢٣ كانت فترة ساءت فيها غلة المحصولات الزراعية باء المزارعون فيها بخسران كبير . وكذلك كان الرواج الصناعى الذى حدث فى عام ١٨٤٥ حتى ١٨٤٧ مصحوبا بسوء المحصولات الزراعية .

وعلى الرغم من ذلك فإن المحصولات الزراعية تلعب دوراً هاماً يؤثر تأثيراً كبيراً على تمنيات رجال الأعمال وتوقعاتهم ، وعلى ما يضعونه من خطط لسير الإنتاج أى أنها تلعب دورها فى حدوث الدورة الاقتصادية .

أثر الاختراع و تقدم الأساليب الفنية فى الدورة الإقتصادية :

يحدثنا تاريخ الثورة الصناعية بأن المخترعات الحديثة لم تحدث انقلاباً عاما شمل الصناعات جميعها ، بل سارت سيراً حثيثاً فى بعض الصناعات ، على حين أن بعضها لم يتأثر بالمستحدثات الفنية إلا بعد زمن طويل . ففى الوقت الذى نرى فيه بعض الصناعات قد تمتع باختراعات عملت على زيادة الإنتاج ، نرى صناعات أخرى تسير سيرتها الأولى مستخدمة معداتها الفنية العتيقة ، فلم يزد إنتاجها عما هو عليه ، وساءت حالها لركود منظميها ، وعدم أخذهم بالأساليب الحديثة فى

الإنتاج وتفكيرهم فى تلك المخترعات التى تؤدى إلى نقص تكاليف الإنتاج مما يزيد فى أرباح هؤلاء المنظمين ، و يدعم تلك الصناعات و يمكنها من الأسواق. ولا يهمنا فى بحثنا هذا تلك المخترعات التى تنفرد بها بعض الصناعات الأخرى التى لا يكون فيها الاختراع عاما شاملا تنتفع به جميع الصناعات على السواء، لأن العبرة بالنتيجة العامة لا بالنتيجة الجزئية ؛ وعلى هذا إذا حصل تقدم فى صناعة ما بسبب الأساليب الحديثة ، وأدى هذا التقدم فى تلك الصناعة إلى زيادة كفاية الانتاج وزيادة إنتاج كل عامل فيها مما يؤدى إلى زيادة إنتاجها الكلى — إذا حصل هذا فى صناعة ما وأذكى المنافسة بين منتجى الصناعات الأخرى ، رغبة منهم فى الانتفاع بالمزايا الملموسة التى عادت على الصناعة التى استخدمت المعدات الحديثة — فإننا لا نعتبره اختراعاً شاملاً . و يتبين مما تقدم أن المخترعات الحديثة إذا لم تشمل جميع الصناعات دفعة واحدة ، فإن أثر تلك المخترعات على الدورة الاقتصادية ليس إلى الحد الذى أشار به الاقتصاديون . ولكن شذ عن هذا الرأى ما حدث من المخترعات العظيمة التى تناولت السكك الحديدية فى فجر القرن التاسع عشر ، والتى كان لها أكبر أثر فى إحداث الانقلاب الهائل فى الصناعات الآلية فى انجلترا وألمانيا وأمريكا والتى استفاد منها العمال أعظم فائدة ، وكذلك كان للكهربة أعظم أثر عم جميع الصناعات ، ثم إن بعض المخترعات كتحويل الحديد المصبوب إلى فولاذ قلب الصناعة رأساً على عقب ، وأوجد عملاً لألوف من العمال كانوا متعطلين ، إذ استخدم الفولاذ مكان الخشب فى كثير من الصناعات .

وعلى هذا يمكننا القول إجمالاً بأنه إذا كان الاختراع عاماً شاملا غير وقف على صناعة بالذات ، بل تناول جميع الصناعات ، كان له أثر كبير فى إحداث الدورة الاقتصادية .

أثر المنازعات الصناعية :

تعتبر المنازعات الصناعية ، من أهم العوامل التى تزعزع أركان الحياة الاقتصادية وتشل حركة العمل . وكلما كانت دائرة النزاع واسعة النطاق تشمل عدداً كبيراً من العمال ، أثرت على الصناعات تأثيراً كبيراً ، ونقصت أرباح المنتجين ، وكسدت الأعمال . وإذا كان النزاع محدود النطاق بأن كان يشمل عدداً قليلا من العمال فإنه لن يكون له أثر يذكر على سير الأعمال . وهناك بعض الآراء تقلل من أهمية هذا العامل متخذة الإحصاءات دليلا ، إذ لاحظ هؤلاء المؤلفون أن البطالة التى تحدث من جراء المشاكل الصناعيـة التى تنشأ بين أرباب الأعمـال والعمال لاتتجاوز ½ ٪ سنوياً من القوى العاملة فى بلد كبريطانيا ، فى الوقت الذى فيه البطالة التى تنجم بسبب الدورة الاقتصادية تتراوح من ٥ ٪ إلى ٧ ٪ . وفضلا عن ذلك فان البطالة الناشئة من هذه المشكلات لا تعدو أن تكون موقوتة بأجل فض تلك المنازعات . ويمكن للصـناعات التى كانت ميـداناً لتلك المنازعات أن تعوض ما فقدته إبان بقية العام ، فيسعى المنظمون جهد طاقتهم لبذل أقصى مجهود كى يعوضوا الخسارة التى لحقتهم من وقف دولاب العمل . هذا إذا حدثت تلك المنازعات فى مستهل الشهور الأولى من السنة ، أما إذا حدثت فى آخر العام ، فلا سبيل لتعويض تلك الخسارة فى العام نفسه .

وقـد لوحظ من الإحصائيات أنه لا ارتباط بين مشكلة البطالة والمنازعات الصناعية ، وكل ما لوحظ أن المنازعات كثيراً ما تحدث فى زمن الرخاء ، إذ يجد العمال الفرصة مواتية لطلب زيادة الأجور لأنهم يرون أن أرباب الأعمال يجنون أرباحا طائلة يود العمال لو شاركوهم فيها عن طريق رفع أجورهم ، ويرى أرباب الأعمال أن هذا من حقهم ، وحقهم وحدهم ؛ وهنا تقع المنازعات بين الطرفين . أما فى أوقات الكساد فلا يحاول أرباب الأعمال تخفيض الأجور ، وإنما يعمد

هؤلاء المنتجون إلى تضييق نطاق إنتاجهم بتسريح عدد من العمال . وقلما يعمد هؤلاء الى تخفيض أجور الفئة الباقية ، خوفاً من التعرض لخسائر أكبر يكونون أكثر عرضة لها إبان الكساد ؛ اللهم إلا إذا دعت الظروف إلى تخفيض أجور العمال إذا ما اشتدت وطأة الكساد وطال أمده ؛ وحتى فى مثل هذه الحالة ، فان العمال لايعمدون إلى إثارة المنازعات التى قد تؤدى بالكثير منهم إلى التعطل . وعلى فرض أن أرباب الأعمال قد حاولوا تخفيض الأجور النقدية إبان الكساد ، فإن ازدياد القوة الشرائية النقدية تهيىء للعمال الحصول على نفس الدخول الحقيقية التى كانوا يحصلون عليها قبل حلول الكساد ، فلا يصيب العمال من جراء تخفيض أجورهم النقدية ضرر كبير . وعلى كل فليس لدينا ما يؤيد أن المنازعات الصناعية لعبت دوراً هاما فى الأزمنة الحديثة فى إحداث الدورات الاقتصادية ، يستثنى من ذلك حوادث الإضراب التى تقع فى بعض الصناعات الأساسية ، كالفحم والنقل ، التى تشل الحركة الصناعية وتقضى على كثير من مطامح رجال الصناعة ، ويعطل بسببها دولاب الإنتاج ، وتتفاقم البطالة وتزيد حدتها . إلا أن هذا أمر قليل وقوعه ، نادر حدوثه ؛ ولذلك نستطيع أن نقرر أن تلك المنازعات ليست لها أهمية كبرى كعامل من عوامل حدوث الدورات الاقتصادية .

أثر تغيير أذواق وميول المستهلكين :

تلعب الأهواء والأذواق دوراً يمس الكيان الاقتصادى من قريب أو بعيد. فان لتحول ميول المستهلكين عن سلعة أو لسلعة ما آثاراً تتوقف أهميتها على تفاعلها مع الطلب على تلك السلع ، فاذا ما زاد الطلب عليها زيادة محسوسة مرموقة فان هذا يشجع القائمين بانتاجها لكى يساجلوا الزيادة التى جدت طمعاً ورغبة فى الحصول على أرباح أكبر مما كانوا يحصلون عليها . وعلى ذلك فكل تحول يرتقى بأذواق المستهلكين مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها من شأنه أن يثير حماس

المنتجين ، ويزيد فى نشاطهم الصناعى بصفة عامة ، إلا أن ذلك التحول العام فى ميول المستهلكين وأذواقهم قلما يقع ، ومن ثم لايتسبب عنه نشاط عام اللهم إلا نادرا .

والمشاهد فى الحياة الاقتصادية أن رغبة بعض المستهلكين عن سلعة يصحبه رغبتهم فى سلعة أخرى ، ومن ثم يقابل النشاط الجديد فى الطلب على السلعة الأخرى النقص الذى طرأ على طلب السلعة التى رغب المستهلكون عنها . فإقبال الناس على استعمال الحرير الصناعى بدلا من الحرير الطبيعى أو القطن مثلا زاد المستهلك من الحرير الصناعى زيادة قابلها نقص فى كمية المستهلك من الحرير الطبيعى . وحالة كهذه ما ترتب عليها ولايترتب عليها انقلاب اقتصادى ذو شأن. أما إذا حدث تغير فى ميول المستهلكين نحو سلعة ولم يقابله نقص فى طلب سلعة أخرى ، فإن هذا لا بد أن يحدث نشاطا فى الصناعة ، ولا سيما إذا كانت هذه السلعة عظيمة الأهمية ، لأن الزيادة من تلك السلعة الجديدة إنما تنشأ عن مقدرة الأفراد الشرائية . ولا ريب أن زيادة نشاط فريق من المنتجين يثير حماس الآخرين ، فيسرى النشاط من صناعة إلى أخرى . وهكذا تعم ظاهرة النشاط فى المناحى الاقتصادية مع مراعاة أن الطلب على تلك السلعة مرن . ومع هذا فالترفيات على اختلافها (موضوع تغير الأزياء والأذواق) لا تشغل إلا نسبة ضئيلة من الإنتاج العام ، وهذه فرنسا التى تعتبر بحق مصدر الأزياء والترفيات ، نرى أن إنتاج هذه السلع فيها يبلغ ٣½ من الإنتاج الكلى. ومع ذلك فهناك نوع من الأهواء والأذواق فريد فى بابه ، ونعنى به ذلك التحول فى الميول الذى يصحب نشوب حرب واسعة النطاق كالحرب العالمية الأولى والثانية ، إذ جهود الناس لا تنصرف إلى الأعمال الحربية من عدد وعتاد فحسب ، بل إلى صنع جميع السلع والمواد التى يحتاج إليها الجنود وجمهور الناس من غذاء

ومسكن ومأكل بكميات لا تحصى ولا تعد . وبجانب هذه تنشأ صناعات وأعمال إنشائية جديدة واسعة النطاق تدر أرباحا طائلة على القائمين بها سواء ما كان منها لأغراض حربية بحتة أو غير حربية . ولا ريب أن هذه فترة رخاء من شأنها أن تثير حماس المنتجين وتنشط فى الوقت ذاته حركة الأعمال الصناعية فى شئون الحرب ومطالبها وتستنفد المتعطلين وتطلب المزيد من غيرهم من الأعمال الأخرى فترتفع أجورهم كما حدث خلال الحرب العالمية الأخيرة ، وكذا تنشط الأعمال الزراعية . ولكن لا يغيب عنا أنه بمجرد أن تضع الحرب أوزارها تحدث مشكلات لا يمكن التكهن بها ، وفى مقدمة هذه المشكلات مصير مئات ألوف من العمال أوجدت لهم ظروف الحرب ومقتضياتها أعمالا من الطبيعى أن تنتهى بانتهاء هذه الظروف ومقتضياتها . حقاً إنه يصحب انتهاء الأعمال الحربية عادة أعمال الإنشاء والتعمير والتجديد ، وهذه تطلب عدداً من العمال غير قليل ، ومن ثم تخفض من حدة البطالة وتوجد أعمالا لكثيرين .

أثر تغير الطلب الخارجى :

تكون بلدان العالم كلها وحدة مرتبطة لا تنفصم عراها ، ولهذا ليس من السهل على بلد أن يقف بمعزل عن البلدان الأخرى ، فكثيراً ما تؤثر فيه العوامل الخارجية بدرجة محسوسة وبخاصة إذا كان بينه وبين جيرانه معاملات تجارية . فإذا أتت غلة الأرض بمحصول وافر مثلا أو منيت بعجز فيه فى بلد تربطه بآخر معاملات فإن الأثر يتعدى إلى الثانى كما لو حصلت فيه تلك العوامل بالفعل . وشبيه بهذا إذا زادت رغبة المستهلكين الأجانب فى سلعة فى البلد الآخر زادت أرباحها ، وزادت كمية المنتج بنفس النسبة كما لو كان هذا التغير فى الميول قد حدث من جانب المستهلكين فى هذا البلد نفسه . وربما كان الأثر الخارجى ظاهرة ملحوظة فى بلد كبريطانيا جل اعتماده على الغذاء والخامات الأجنبية ،

ولا يتيسر لها أن تمون نفسها إلا عن هذا الطريق ، مع العلم بأن توقعات رجال الأعمال وحركة النشاط الصناعى فى بلدما تتأثر إلى حد كبير بكل تغيير يحدث فى التعريفة الجمركية .

والخلاصة أنه لا يتيسر لنا أن نضع تلك العوامل مرتبة كل بحسب أهميته وأثره فى إحداث الدورة الاقتصادية ، لأن كل عامل منها يحمل بين طياته عاملا ذاتياً قد يجعله أحياناً أكثر أهمية ، وأعظم أثراً بالنسبة لغيره من العوامل الأخرى ، وفى حين آخر قد تقلل من أهميته . فنشوب حرب عالمية له أثره على الكيان الاقتصادى ، يفوق أثر التغير فى المحصولات الزراعية تلك التى تشغل مكاناً عليا بين العوامل التى تحدث الدورة الاقتصادية . وكذلك قد يبدو ظهور الاختراعات وقيام المنازعات الصناعية وهو قليل الأهمية إذا لم تكن عامة شاملة . أما لو حدث وكانت تلك الاختراعات عامة ، وكانت تلك المنازعات فى صناعات رئيسية واستغرقت زمناً طويلا فإنها تفوق الكثير من تلك العوامل فى أهميتها .

أثر العوامل الحقيقية فى إحداث الدورات الاقتصادية :

تؤثر العوامل الحقيقية على جماعة المنتجين من ناحيتين : أولاهما — التأثير الداخلى الذى يتعلق بحالة المنتجين أنفسهم ، وذلك بسبب زيادة كفايتهم الإنتاجية أو زيادة رغبتهم فى استهلاك منتجات غيرهم . وثانيتهما — التأثير الخارجى الذى يحدث بسبب زيادة الكفاية الإنتاجية فى الصناعات الأخرى أو زيادة طلب تلك الصناعات على منتجات أية صناعات معينة — وقد رأينا فيما سبق أن زيادة الرغبة فى استهلاك بعض المواد ليست بذات شأن يذكر فى حدوث النشاط أو الكساد الصناعى — وعلى ذلك سنقصر بحثنا هنا على اعتبار الكفاية الإنتاجية من العوامل الرئيسية فى حدوث الدورات الاقتصادية .

ولكى يكون بحثنا أكثر وضوحا وبياناً نفرض أن جماعة المنتجين الصناعيين ينقسمون إلى فريقين (أ) و (ب) كل منهما يتكون من عدد من المنتجين متشابهين فى جميع النواحى ، ولنفرض أنه قد زاد إنتاج الفريق الأول دون أن يكون للكفاية دخل فى تلك الزيادة كما هى الحال بالنسبة للمنتجين الزراعيين ، فقد يزيد إنتاجهم دون أن يكون لكفايتهم علاقة بتلك الزيادة ، ولو فرضنا أن الفريق (أ) كان يستخدم عشرة آلاف عامل ، وأن الفريق (ب) كان يستخدم أيضاً مثل هذا العدد ، وأنه قد زاد إنتاج (أ) بنسبة عشرين فى المائة فإن من المنتظر أيضاً أن يزيد إنتاج الفريق (ب) بنفس النسبة ، وتبعاً لذلك يزداد عدد المشتغلين فى (ب) بمقدار ألفين من العمال ، هذا بفرض أن طلب (ب) على منتجات (أ) مرن جداً مع بقاء عدد عمال (أ) على ما هو عليه ، وحينئذ تقدر الزيادة فى عدد عمال الفريقين المشتغلين بألفين .

أما لو فرضنا أن إنتاج الفريق (أ) زاد بنسبة عشرين فى المائة نتيجة لزيادة الكفاية الإنتاجية ، فإن هذا سوف يؤدى إلى زيادة إنتاج فريق (ب) بنفس النسبة أيضاً إذا ما كان طلب كل فريق على منتجات الآخر مرناً لأقصى حد ممكن . وعلى ذلك فان عدد العمال لدى الفريق (أ) سوف يزداد بمقدار ألفين ، وكذلك عدد الفريق (ب) . وعلى هذا فإن الزيادة الإجمالية فى عدد عمال الصناعة كلها سوف تكون أربعة آلاف عامل . ولو أن ذلك المثل الذى أشرنا اليه يبين لنا مدى الأثر الذى يمكن توقعه من فعل بعض العوامل الحقيقية ، إلا أنه يجب علينا أن نعززها بما هو جار فى الحياة العملية ، وذلك بمراعاة الآثار المترتبة على التغيرات التى تطرأ على المحصولات الزراعية ، وقد قام بهذا البحث « واى وكنج » ، وقد فحص « واى » بحثه بمقارنة مجموع الإنتاج الزراعى فى الولايات المتحدة من ١٨٧٩ إلى ١٩٢٠ بنحو اثنى عشر محصولاً زراعياً فى

هذه الدولة ، وقارن هذه الإحصائيات بغلة كل فدان من كل من هذه المحصولات فوجد أن هناك ارتباطا بين هاتين الظاهرتين . كما وجد أن أقصى قيمة بلغها الإنتاج الزراعى سنة ١٨٨٠ لهذه المحصولات هى ٨ر١١٠ وأن أقل قيمة هى ٨ر٨٦ فى سنة ١٨٨١ ، فاستخلص من ذلك أن التغير فى المحصولات الزراعية لايمكن أن يتجاوز ١٠ ٪ زيادة أو نقصاً ، أى ٢٠ ٪ من الإنتاج الأهلى فى الولايات المتحدة كما قدره الأستاذ « كنج » سنة ١٩١٠ بحوالى ٢٢ ٪ من الإنتاج الأهلى ، وأن أثر أى تغير فى المحصولات الزراعية على النشاط الصناعى لا يتجاوز ٥ر٦ ٪ ، هذا بفرض أن الطلب على الحاصلات الزراعية مرن جداً ، ولا يمكن أن يزيد هذا التغير عن ٣ ٪ صعوداً أو هبوطاً . وهذه الحدود السابقة تعتبر حدوداً قصوى لأى تغير فى الإنتاج الزراعى وفى النشاط الصناعى على السواء . فإذا ما أمعنا فى البحث فانه لابد أن يراعى مرونة الطلب على المحصولات الزراعية ، فالزيادة فى الإنتاج الزراعى قد تكون نتيجة زيادة محصولات الطلب عليها غير مرن ، وقد تكون نتيجة محصولات يوصف الطلب عليها بالمرونة ، مما يجب أن يراعى فى اعتبارنا أن مرونة الطلب على المحصولات الزراعية تتوقف على مناطق الإنتاج هى عامة أم خاصة . فإذا ما كان الإنتاج مركزاً فى منطقة واحدة فإن الطلب يحتمل أن يكون غير مرن . أما لو كان الإنتاج موزعاً على مناطق كثيرة فان الطلب على منتجات أية منطقة يكون مرناً كما هو حاصل بالنسبة للبن ، مع ملاحظة أن مرونة الطلب على منتج أية منطقة يتوقف على ما تشغله تلك المنطقة فى الإنتاج العالمى لهذه السلعة . فطلب القمح أقل مرونة من الطلب على القطن ، ولكن الولايات المتحدة تنتج نسبة كبيرة من القطن العالمى ، على أن ما تنتجه من القمح نسبة قليلة ، وعلى ذلك فان الطلب على القطن الأمريكى أقل مرونة من الطلب على قمحها .

فهل يمكننا بعدئذ أن نحدد بالدقة درجة مرونة الطلب على المحصولات الزراعية؟ لاريب أن هذه المسألة تحوطها الصعاب ، ومع ذلك فقد حاول البعض من الباحثين كشف الارتباط بين غلة الفدان من المحصولات الزراعية المختلفة فى عدد من السنين وبين كمية المحصولات المنتجة ، وقيمة هذه المحصولات ، فوجدوا أن الزيادة أو النقص فى غلة الفدان بالنسبة للمحصولات الزراعية تكاد تكون منتظمة .

ومن هذا يتبين لنا أنه إذا حدثت زيادة فى إنتاج المحصولات الزراعية فى أية سنة فإنها تشمل المحصولات الزراعية كافة فلا تقتصر على تلك التى يتصف طلبها بالمرونة أو التى يكون الطلب عليها غير مرن. والخلاصة أن أثر التغير فى المحصولات الزراعية بالزيادة أو النقصان لا يترتب عليه تغير كبير فى الإنتاج الصناعى إذ لا يتعدى ٣٪ تقريباً بالزيادة أو بالنقص، وأن أثر العوامل الحقيقية فى إحداث الدورة الاقتصادية أثر ضعيف ، ولكن هذه العوامل الحقيقية لها آثار تبعية أقوى بكثير من الآثار المباشرة ، وهى تعمل باعتبار أن الصناعة مكونة من وحدات مستقلة كل منها يختص بعمل صناعى معين ، ويتفق هذا وتقسيم «باجهوت» للصناعة ، لأن الرواج الذى يحدث فى ناحية منها لا بد أن ينتشر ويعم النواحى الأخرى ، وأن كل كساد يصيب إحداها ينتقل إلى غيرها وهكذا دواليك حتى يعم جميع الصناعات الأخرى. وتمشياً مع هذه الفكرة ،وهى التضامن بين الصناعات جميعها ، يمكننا أن نتبين بجلاء مدى الآثار التبعية للعوامل الحقيقية إذا سرنا فى بحثنا على النهج الذى اتبعه «باجهوت» . إذ قسم الصناعات إلى وحدات مستقلة ، كل وحدة منها قائمة بذاتها تختص بإنتاج سلعة معينة ، وكل وحدة من هذه الوحدات تنتج سلعاً تامة الصنع . فإذا رمزنا لهذه الوحدات بالحروف ا — ب — حـ — إلخ وكل وحدة تعتمد فى حصولها على المواد الخام والآلات والعدد على صناعات أخرى تبعية يرمز لها برموز شبيهة بالوحدة التابعة لها . فالصناعات التبعية للصناعة الأولى — أ — نعينها

بالرموز $أ_1 - أ_2 - أ_3$ ومثلها $ب_1 - ب_2 - ب_3$ وهكذا $حـ_1 - حـ_2 - حـ_3$ وكل صناعة من هذه الصناعات التبعية بدورها تعتمد فى الحصول على مواردها الأولية وعلى الآلات على صناعات أخرى تابعة لها يرمز لهذه الصناعات التبعية برموز $أ_1 - أ_2 - أ_3$ مع العلم بأن هذا التقسيم يسرى على كل من الصناعات الأخرى ب — حـ — د . فاذا فرضنا أنه قد زاد طلب الصناعة (أ) على منتجات الصناعة (ب) ، فلا ريب أن هذا يشجع الصناعة (ب) على زيادة إنتاجها لكى تغتنم هذه الفرصة المواتية لها .

العوامل النفسية وأثرها فى إحداث الدورة الاقتصادية :

تؤثر العوامل النفسية تأثيراً بيناً فى مجرى الحياة الاقتصادية ، وسبب ذلك ما يتطلبه النظام الصناعى الحديث من تعقد عمليات الإنتاج وطول فتراته ، تلك الفترات التى تمضى ما بين عملية الإنتاج ونهايتها . ولو أمكن هؤلاء القائمون بأمر الإنتاج أن ينجزوا أعمالهم فى وقت قصير بحيث لا تمضى فترة طويلة بين عمليتى الانتاج والاستهلاك ، لما كان هناك مجال لوقوع أخطار كبيرة تنجم عنها أخطاء خطيرة ، لأن طول الفترة الإنتاجية يحدو بالمنتجين إلى تقدير إنتاجهم تقديراً تتفاوت دقته ، وهو عرضة لأخطاء لا يسهل كشفها ولا تلافيها فى ظل النظام الاقتصادى الحالى الذى طابعه التخصص ، والإنتاج الكبير .

وهذا التقدير يفسح المجال للعوامل النفسية التى تؤثر فى محور أفكار المنتجين ومن ثم تؤثر على سياستهم ، وتلبسها طابع تفكيرهم الخاص الذى لا يقتصر أمره عليهم وحدهم ، بل ينتقل بدوره و يشيع بين غيرهم من المنتجين . فقد يتفاءلون لا لظهور أسباب حقيقية ، ولكن لمجرد اعتقادهم بأن هناك ما يدعو إلى التفاؤل ، وقد يكون هنالك أيضا من الأسباب الحقيقية ما يدعو لتفاؤلهم . وفى كلتا الحالتين يوسعون نطاق إنتاجهم ، وهذا يتطلب زيادة فى الطلب على الأيدى العاملة ،

ومن ثم زيادة على منتجات الصناعات الأخرى التى تعمل على مقابلة الزيادة في الطلب بتوسعة أعمالها هى الأخرى . وهكذا يشيع التفاؤل بين رجال الأعمال ، فلا يعمل الواحد منهم بدافع من عنده بل يعمل متأثراً بعمل غيره ، غير أن القليل من رجال الأعمال وقادتهم من لا يخضعون لمثل ذلك التأثير ، ولا تسرى إليهم عدواه بل يظلون يعملون مترقبين ما تتمخض عنه الحادثات ، مثلهم كمثل من يلزم الصمت والهدوء ورباطة الجأش فى وسط جمع حاشد صاخب . والحقيقة أن رجال الأعمال يتأثرون بالظروف المحيطة بهم فيقدمون على إنشاء مشروعات جديدة ، ويوسعون نطاق أعمالهم إذا ما رأوا أن موجة التفاؤل قد عمت غيرهم من المنتجين . وانقياد رجال الأعمال على هذا النحو ومجاراة بعضهم بعضا وسريان هذه العدوى بينهم ، إنما أساسه تضامن رجال الأعمال ، فهم بائعون ومشترون فيما بينهم ، وبائعو القطاعى هم الذين يتعاملون مباشرة مع جمهور المستهلكين . فصانع الحديد والصلب يبيع منتجاته إلى صانع الآلات وهذا بدوره يبيعها إلى تجار الجملة ثم إلى الوسيط وهذا الأخير يبيعها إلى تاجر التجزئة ، وكل واحد من هؤلاء يعتمد ويعمل حسابه على ما يشتريه منه غيره ، إلا إذا كان اعتماده على رؤوس أموال طائلة أو ثقة عظيمة وهذا من القليل النادر الذى لاحكم له ، والتأثير المباشر الذى يلحقه يأتيه ممن يتعاملون معه مباشرة ، وهم فى الحقيقة سلسلة يخالها الإنسان منفصلة عن الأدوار الصناعية والتجارية ولكنها فى الواقع سلسلة متضامنة أجزاؤها مرتبطة حلقاتها .

تأثير الوسطاء :

ويقصد بهم تجار الجملة والسماسرة وتجار التجزئة ، وهؤلاء جميعا لهم شأن عظيم فى إحداث الدورة الاقتصادية ، فهم المشترون مباشرة من المنتجين ، وهم الذين يتوقف سير الإنتاج على طلباتهم الممثلة فى العقود التى بينهم وبين أرباب الأعمال . فاذا ما زادت طلباتهم وأكثروا من شرائهم أحس المنتجون برواج الأعمال وأنهم

مقبلون على عهد رخاء جديد ، و إذا ما أحجموا عن الشراء كان ذلك نذيراً لرجال الأعمال بأنهم مقبلون على عهد الكساد . ونجاح هؤلاء إنما يتوقف على الأثمان التى يبيعون بها ، و يختلف تقديرهم للأثمان عن تقدير المستهلكين لأن المستهلكين يشترون قليلا إذا ما ارتفعت الأسعار و يستزيدون من مشترياتهم إذا ما هبطت الأثمان ، ولكن تقدير الوسطاء يختلف عن تقدير هؤلاء ، ولو أنه مبنى على تقدير طلبات المستهلكين فانه يتأثر بحالة السوق المستقبلة ، تلك التى يعلمون من أمرها أكثر مما يعلمه المستهلكون فيكثرون من الشراء قبيل ارتفاع الأسعار وفى سير ارتفاعها إذا ما اعتقدوا دوام ذلك الارتفاع ، و يحجمون عن الشراء فى اللحظة التى يتغير ظنهم و يحسبون أن الأثمان مصيرها إلى الهبوط . وتمشياً مع اعتقادهم فالأسعار تميل إلى الارتفاع فى الحالة الأولى . و إلى الهبوط فى الحالة الثانية ، فيكثرون من بضائعهم المخزونة أملا فى بيعها بأثمان مرتفعة فيعظم ربحهم أو لأجل أن يحموا أنفسهم من ارتفاع الأسعار فى المستقبل . ثم سرعان ما ينتاب الحياة الاقتصادية ذعر واضطراب ، وعندئذ يدرك هؤلاء أن الأمور تسير من سيء إلى أسوأ فيلغون طلباتهم القديمة بقدر ما فى استطاعتهم ، ولا يقدمون على طلبات جديدة ، و يكتفون فى أعمالهم سواء أكانت بيعاً أم شراءاً بالقدر اليسير لسير أعمالهم . ولكن قريباً أو بعيداً ، و بعد انقضاء عهد التردد والتشكك والكساد ، يقع حادث جديد يكون فاتحة عهد جديد كظهور محصول جيد أو تحسن فى التجارة الخارجية مما يؤدى إلى وقوع أرباح غير منتظرة لرجال الأعمال . وهنا يظهر الوسيط و يرى أن الوقت قد حان للشراء ثانية وللاستفادة من هبوط الأسعار التى يأمل فى ارتفاعها فيزيد من مشترياته فتجيش الآمال فى نفوس رجال الأعمال وتنشط حركة الأعمال وترتفع الأثمان ، وفى هذه الدفعة يكون ارتفاعها أكثر سرعة لأن الكل يعتقد بأنها سوف ترتفع فيشترون تبعاً لهذا الاعتقاد ، و بذلك تزداد

البضائع وتتكدس فى المخازن فى فترة الارتفاع ، وتنفد فى زمن الهبوط ، وتكون النتيجة أن يكثر العرض فى الحالة الأولى ويقل فى الحالة الثانية ، ويتناوب على مخازن الوسطاء الوفرة والقلة . ففى خلال الكساد الصناعى تصبح المصانع نصف معطلة ، فلا تعمل كل أجزائها دفعة واحدة ، ويؤدى الوسطاء والتجار عملهم بتراخ وبطء شديد ، وانتقاصهم لمشترياتهم يدفع المنتجين إلى الإقلال من الإنتاج فلا يستخدمون أقصى طاقة فى مصانعهم الإنتاجية ويقللون من استخدام العمال ويجبرون على تسريح عدد كبير منهم فتكثر البطالة .

وتقسيم العمل والتخصص يستلزم أدواراً كثيرة للحصول على المنتجات فى شكلها النهائى ، وهذا يتطلب فترة زمنية طويلة بين الأدوار الأولى للانتاج وبين تهيئة السلع للاستهلاك ، وينشأ عن ذلك خطأ فى التقدير وعدم تناسب بين الإنتاج والاستهلاك . وهذا الخطأ فى التقدير تصعب ملافاته . وتظهر تلك الأخطاء ويتفاقم أمرها كلما تقدمت الفنون الصناعية . ومنذ الانقلاب الصناعى ظهرت الأزمات الصناعية فى نطاق واسع وبشكل مخيف وخاصة فى البلدان الصناعية الكبيرة ، وكلما كان رأس المال المخصص للانتاج كبيراً زاد احتمال وقوع أخطاء جسيمة . ومن أهم العوامل التى تؤثر بدرجات متفاوتة على تقديرات رجال الأعمال هى : —

أولا — عدم التوافق بين عملية الإنتاج وعمليتى البيع والاستهلاك وعدم استقرار الحياة الاقتصادية . فالمنتجون على اختلافهم لا يقومون بالإنتاج على أساس طلبات فعلية تصلهم من المستهلكين مباشرة ، ولكنهم يقومون بالإنتاج على أساس تقديرات طلب المستهلكين ، تلك التى تصلهم عن طريق الوسطاء الذين تخضع تقديراتهم للحدس والتخمين . وكلما كان الوسيط صادق الحدس كان أقرب إلى الصواب فى تقديراته . وهذا الحدس فى التقدير لا يخص سلع

الإستهلاك ، بل يحدث أيضاً بالنسبة لسلع الإنتاج ؛ وسلع الاستهلاك غالباً تأخذ وقتاً قصيراً حتى تظهر فى الأسواق وتكون فى متناول المستهلكين ، على حين أن إعداد سلع الإنتاج يحتاج إلى فترة أطول . وقد يقوم المنتجون أنفسهم بمهمة تقدير الطلب على سلعهم مسترشدين بخبرتهم ومرانهم فى معرفة ميول وأهواء المستهلكين ، أو قد يكون التقدير آتياً من جانب تجار الجملة والتجزئة والوسطاء الذين يصدرون أوامرهم إلى المنتجين كما سبق لنا بيانه . أما من جهة سلع الإنتاج كالآلات والعدد والسفن ومعدات السكك الحديدية مثلا ، تلك التى لا يمكن إنتاجها جزافاً ، وتتطلب وقتاً طويلاً فى سبيل إنجازها ، فإنما يحدث تقدير المنتج منها تبعاً لرغبة مستهلك هذه السلع (الرأسمانية أى شركات السكك الحديدية وشركات المنسوجات على اختلافها وشركات البواخر) . على أنه إذا سارت الأحوال سيراً طبيعياً ، وتميزت الحياة الاقتصادية بالثبات والاستقرار ، قلت أخطاء رجال الأعمال وضاق نطاقها وأمنوا شر المفاجآت التى تعترى سير الحياة الاقتصادية .

ثانياً — كفاية رجال الأعمال الذين يديرون دفة الصناعة ، ويوجهون سير الإنتاج ، تحدد مدى الأخطاء ونطاقها . فكلما كان هؤلاء ذوى عقول راجحة ، وعبقريات ممتازة ، كان مجال الخطأ الذى يقعون فيه صغيراً ؛ وكلما كان القائمون بالصناعة وعلى أمرها من طراز عادى كان الخطأ الذى يتعرضون له كبيراً .

ورجال الأعمال بثقافتهم وبعد نظرهم وبآرائهم الحصيفة يتنبأون بظروف المستقبل ويبنون حكمهم على خبرتهم ومرانهم الطويل . والزعامة الصناعية ليست مسألة كفايات ممتازة وعقول فذة فحسب ، بل أيضاً مسألة تمس الأخلاق والأمانة فى الضمير . فالضمير الحى خير وازع للانسان يسمو به إلى العلا ويجعله يترفع عن كل ما يشين . وربما كان إنشاء شركات المساهمة محك القائمين بأمرها ، إذ أن جمهور المثمرين لا يعرف فى قليل أو كثير طبيعة العمل الذى تقوم به أغلب

الشركات التي يوظفون فيها أموالهم. والقائمون على أمر هذه الشركات هم وكلاء المستثمرين يوجهونهم حيث يريدون ، فإما أن يقودوهم إلى الطريق السوى و إما أن يغرروا بهم كما إذا كان المشروع المزمع إنشاؤه غير جدى وغرضهم الاحتيال وتبديد أموال الناس . والمؤسسون مسئولون ، كالمديرين ، يسألون عن تعويض ما يصيب المساهمين أو الدائنين من ضرر تسبب عن إهمالهم أو خطئهم فى تأسيس الشركة ، وقد احتاط بعض المشرعين لهذه الأضرار فنص على منع غير المتعلمين من الجمهور من الاكتتاب فى الشركات الجديدة . وتمشياً مع هذه الرغبة جعلوا للمصارف هى التى تقوم وتتولى تمويل شركات المساهمة فى مستهل إنشائها . وحكمة هؤلاء المشرعين فى هذا الصدد ظاهرة ، وهى أن المصارف لحسن إدارتها وطول خبرتها وسمعتها الطيبة ، وكونها لاتباشر إلا الأعمال التى تثق من جديتها ، أقدر على حماية مصالح الناس من غيرها . والجمهور المصرى أحوج إلى سن مثل هذه القوانين التى تدفع عنه وسائل الغش و التدليس الفاشية فى سوق المال والأعمال .

ثالثاً — المعلومات المتعلقة بحال السوق :

إن من أهم الأمور الواجب توافرها فى الأسواق المنظمة إحاطة المتعاملين بالأخبار الحقيقية عن حال السوق ليكونوا على بينة من أمرهم ، وليتيسر لهم وضع تقديراتهم على أساس أقرب إلى الدقة ، لأن جمع البيانات والإحصاءات والمعلومات الموثوق بها و إذاعتها بالنشرات والمجلات والصحف من بواعث الإطمئنان فيقدم المتعاملون على التعامل وهم على علم تام بما يجرى حولهم فتزول أو تتضاءل المخاطرة التى يتعرضون لها إذا لم تتح لهم فرصة الإلمام بحالة السوق . والمنتجون لكى يجعلوا الإنتاج موافقاً لحاجة الطلب الحالية والمستقبلة يسترشدون بمعرفتهم التامة بحالة

الأثمان ، ويوازنون بين نفقة إنتاج السلعة وثمنها فى السوق ، ومقدار الطلب عليها وكمية المخزون منها . فإذا ما ارتفع الثمن كان هذا مشجعاً على زيادة الإنتاج ويكون من نتيجة ذلك دخول منتجين جدد حلبة الإنتاج لجنى الربح ، وهكذا يظل الربح باعثاً على زيادة الإنتاج إلى أن يحدث التوازن بين العرض والطلب . ولكن لتقدم الحياة الاقتصادية وتعقد أساليب الإنتاج وتعدد الحاجات أصبح عسيراً على المنتجين التنبؤ بحالة الطلب المستقبلة . وكلما طال أمد الزمن المرتقب زادت الصعوبة . ولا ريب أن من أهم الأمور التى يتوقف عليها نجاح المنتجين إمعان الفكر ، وتمحيص الأمور بدقة ، واستقصاء الأخبار والاسترشاد بالبيانات الصحيحة . ومعظم رجال الأعمال يبنون تقديراتهم المستقبلة ويضعون سياستهم الإنشائية تبعاً لحكمهم الشخصى على الأمور بناء على خبرتهم ومرانهم الطويل . فإذا لم يكن المنتج بصيراً بالأمور لا يقدم على عمل إلا بعد إعمال الروية كان فريسة لدعاة التضليل . والمثل الأعلى لرجل الأعمال من كان قادراً على تفسير الحوادث الحالية مستنبطاً منها رأياً صحيحاً صائباً . وجلهم ينظرون إلى المستقبل ويعدون عدته أكثر مما ينظرون إلى الحال ، تلك التى مارسوها وعرفوا أسرارها .

رابعاً — سر المهنة :

يوجد ضرب من المعلومات التجارية ، يطلق الناس عليه « سر المهنة » ، لايصح إذاعته ومعرفته فى ظل النظام القائم ، المبنى على المنافسة الحرة ، لأن كل منتج إنما يعمل مستقلاً دون أن يعرف ما يعمله غيره من المنتجين ، معتمداً على جهوده الشخصية ، وبهذه الطريقة ينال الغنم ويتحمل الغرم نتيجة تصرفات هو المسئول عنها وحده ، ولا سبيل لملافاتها . فاذا قدر أحدهم أن الطلب على سلعته

قد يزيد ، وفى سبيل تحقيق تقديره عمل على زيادة الإنتاج دون أن يلم بما يعمله منافسوه ، ولا شك أن نفس الخاطر الذى خطر له قد يجول بخاطر منافسيه فى الصناعة . وعلى ذلك نجد أن إنتاج السلع التى هى موضع التنافس بين المنتجين تزيد زيادة تفوق حاجة الطلب . وما يحدث فى أوقات التفاؤل يحدث مثله خلال التشاؤم فيقل إنتاج السلع دون حاجة الطلب . ولكن لو يتيسر لكل منتج أن يعرف تماما دخائل أمور منافسيه ويقف على ما يعمله سائر المنتجين لما حدث إفراط فى الإنتاج ولا تفريط ، ولاستقرت الأحوال الإقتصادية وتفادى المنتجون شر الدورات وما سينجم عنها من رواج مفتعل شديد يعقبه كساد أشد تتعطل بسببه الأعمال ويتعرض الكثيرون لشرور البطالة .

خامساً — ارتباط رجال الأعمال وتفشى الاخطاء بينهم :

يقضى نظام الصناعة الحديث بالتخصص فى الإنتاج وتعاقب عملياته وتعدد أساليبه ،ولم يعد المصنع يقوم بجميع العمليات الصناعية على اختلافها ، بل أصبحت هنالك وحدات قائمة بذاتها تقوم ببعض العمليات الصغيرة ، ولكن كل وحدة من هذه الوحدات إنما تعتبر مرتبطة بالوحدات الأخرى تمام الارتباط ، لأن طلب كل وحدة على منتجات الأخرى يعتبر عرضاً من جانب الثانية ، ولما كانت تلك الوحدات المنفصلة فى عملياتها تكاد تقوم بإنتاجها على حسب تقديرات القائمين بأمرها ، فأى خطأ تقع فيه وحدة ما ، يتبعه خطأ ثان وثالث وهكذا فى الوحدات الأخرى فتتجمع الأخطاء وتتفشى بينها . وطبيعى أن رجال الصناعة الذين يقومون بمشروعات كبرى كالمقاولين مثلا والموردين لبعض المواد ،يبرمون عقوداً يتعهدون بمقتضاها إنجاز ما اتفقوا عليه بعد أجل معين ، ولكى يقوم رجال الأعمال بتنفيذ تلك العقود تراهم يضطرون إلى إبرام عقود مع المنتجين الذين يمدونهم بما يحتاجون

اليه ويشترطون فيها أن تسلم اليهم المواد اللازمة بعد أجل معين ، وتأميناً لما قد يصيبهم من خسارة خلال هـذا الأجل المسمى أو حماية لأرباحهم يبرمون هم الآخرون عقود شراء آجلة ، ولـكن هنالك سلعاً ليست موضع التعامل الآجل وكذا عقود العمل . وفى هذه الحالة يخضع الإنتاج أو تخضع تقديراتهم لتكاليف ماتعهدوا بانجازه فى المستقبل إلى الحدس والتخمين . ولا ريب أن مثـل هذا الإجراء لابد وأن ينشأ عنه خطأ فى التقدير . وقد لوحظت هذه الظاهرة خلال الحرب العالمية الأولى ، فان الحـكومة البريطانية تعاقدت مع بعض مصانع الذخيرة لتسليم كميات معينة من العتاد الحربى ، وقد تعاقدت معها هذه المصانع مع أن ما تعاقد عليه كل فوق طاقته ، ولـكنه يأمل أن يعهد بجزء ممـا تعاقد عليه إلى مصانع أخرى صغيرة ، وما أمله مصنع أمله الآخر ، فأصبح من غير الممكن تحقيق ما تعاقدوا عليه مع الحـكومة ، ونتيجة ذلك أن نقصت الكميات المتعاقد عليها .

مصادر أخطاء رجال الأعمال هذه :

تعزى تلك الأخطاء التى يقع فيها رجال الأعمال إلى مصادر كثيرة نخص بالذكر منها ما له أهمية كبرى .

أولهـا : أن رجال الأعمال على اتصال بعضهم ببعض ، ومعرضون للعدوى النفسية ، يتأثرون بالظروف المحيطة بهم ؛ والشعور بروح التفاؤل لابد وأن يسرى بينهم إذا كان هنالك مايدعو إليه ، وكذلك حال التشاؤم . وكلما كان رجال الأعمال الذين يضمهم عمل واحد على مقربة بعضهم من بعض وعلى اتصال وثيق ، كان لهذا العامل النفسى أثره الـكبير فينقاد بعضهم إلى بعض .

ثانيها : تضامن رجال الأعمال يرتـكز على أساس أنهم بائعون ومشترون فيما بينهم ، فزيادة إنتـاج جماعة لابد أن تؤدى إلى زيادة طلبها على منتجات

الجماعات الأخرى ، وهـذا بدوره يحثهم كى تساجل تلك الزيادة الطلب ، فإذا ما أخطأ فريق وكان تفاؤله على غير أساس أخطأ بالتالى الآخرون و بنوا تقديرهم على غير أساس كذلك .

ثالثها : يجرى رجال الأعمال فى شئونهم ، وترتكز الحياة الاقتصادية فى سيرها الحالى على الائتمان . فكل واحد منهم دائن ومدين ، والعلاقة بينهم (المداينة) . فالمنتج الصناعى مدين لمورد المواد الخام ودائن لتاجر الجملة ، وتاجر الجملة دائن بدوره لتاجر التجزئة . وهكذا يحرص رجال الأعمال على سداد ما عليهم فى ميعاد استحقاقه ، و إلا فقد مركزه فى دوائر العمل وتعرضت الثقة بهم إلى الإنهيار .. فإذا لم يدفع دين تجارى فى ميعاده وتكرر مثل ذلك الحادث فإن الذعر ينتشر بين رجال الأعمال ، لأن كل واحد منهم يعلم أن ميعاد دينه آت لا محالة ، وقد يساوره الشك وينتابه الخوف من عجزه عن السداد كغيره من رجال الأعمال . وهذه الإلتزامات المتبادلة بين رجال الأعمال يعظم شأنها إذا ما كثر عدد المخلين بالوفاء ، ويسود السوق الاضطراب ، ولو اعتمد كل منتج على أمواله الخاصة لما حدث مثل ذلك الإضطراب . ولكن هذا نادر ، فالتفاؤل الشديد إذا ما جاوز الحد اللازم انتهى الأمر به إلى خلق جو من الجزع يشتد شيئاً فشيئاً بسبب تلك العلاقة المتبادلة بين رجال الاعمال ، تلك العلاقة التى أساسها نظام الائتمان . ولاشك أن كل منتج شعر بحرج فى مركزه لابد وأن يبذل قصارى جهده فى التخلص من هذا المأزق أملاً فى الخروج منه عن طريق الإستدانة . وكثيراً ما وجد كثير من هؤلاء أنهم مضطرون لأن يقذفوا بأموال جديدة فى سبيل إنقاذ أموالهم ، ولكن كثيراً ما يحدث أن تصبح تلك المحاولات عبثاً لا تجدى نفعاً ، ولا تتمشى مع تحسن حال المنتجين ، بل ربما زادت الحالة

سوءاً بسبب كفاح رجال الأعمال وتوظيفهم جانباً كبيراً من الأموال دون القيام بعملية التصفية والتجديد .

ويتصل بالمعلومات المتعلقة بحالة السوق مصادر الأخبار عن الأسواق .

وتنقسم المصادر التى تستقى منها الأخبار إلى نوعين :

١ — المصادر الرسمية .

٢ — المصادر غير الرسمية .

المصادر الرسمية :

تعمل جميع الدول فى هذا العصر على نشر الدعوة لمحصولاتها ومنتجاتها الصناعية فى الأسواق الأجنبية بطرق شتى . فأحياناً تبعث بالموظفين إلى البلاد الأجنبية يقومون بدراسة حالة الأسواق ومقدرتها الإنتاجية ، ويتعرفون منها ميول المستهلكين وأهواءهم . ومن ذلك ما قامت به البعثة البريطانية التجارية Goodwill misson المرسلة إلى مصر ، والتى وصلت فى أواخر شهر نوفمبر سنة ١٩٤٥ .

وأحياناً أخرى قد تعتمد الدول على قناصلها فى البلاد الأجنبية فى دراسة الأسواق ومقدرتها الاستهلاكية ، وأى السلع التى تلقى رواجاً من غيرها . فيرسلون تقارير دورية تشتمل على بيان الحالة التجارية والصناعية والمالية للدولة التى يقيمون فيها ، مدعمة بالبيانات والإحصاءات . وبالاختصار يعمل هؤلاء القناصل على ترويج محصولات بلادهم فى البلاد التى يمثلون دولتهم فيها ، بكل الوسائل الممكنة . ومن أهم المصادر الرسمية عن حالة الأسواق ما تقوم بنشره حكومة الولايات المتحدة ، من التقارير السنوية عن الحالة التجارية والصناعية والمالية .

المصادر غير الرسمية :

توجد بجانب المصادر الرسمية ، مصادر غير رسمية ، تقوم بها المؤسسات التجارية الكبرى على اختلاف أنواعها . فينشأ بها قسم مهمته جمع المعلومات المتعلقة بمصادر إنتاج السلع وأسواق تصريفها . وتعتمد هذه المؤسسات فى جمع معلوماتها على الإحصاءات الحكومية . وأحياناً أخرى تنشئ المصارف الكبرى إدارات خاصة مهمتها : جمع المعلومات القيمة والإحصاءات التى تسترشد بها فى أعمالها .

ولا ننسى الفائدة التى تعود على التجارة والصناعة والزراعة من بعض المجلات التى تصدر أسبوعية أو شهرية ، حافلة بالموضوعات المختلفة التى تهم الباحثين والمشتغلين فى جميع مرافق الاستثمار ، وكذا بعض الصحف التى تخصص جانباً من صفحاتها عن حالة المحصولات الزراعية على اختلاف أنواعها ، والمنتجات الصناعية ، والأسهم والسندات، وحركة تداول النقود ، والحالة التجارية بصفة عامة.

وتوجد فى غالب الأحيان مكاتب تنشأ خصيصاً لأنواع معينة من السلع ، فتكون مثلا للمحصولات الزراعية مكاتب تتولى جمع المعلومات المفيدة عن مصادر إنتاج كل محصول ، ومقدار العرض والطلب عليه ، وأسواق تصريفه فى الداخل والخارج ، وترشد المنتجين عن الوسائل الفعالة وتهديهم لأحسن الطرق . وفى الولايات المتحدة من هذه المؤسسات كثير مثل « مكاتب الأسواق لإحصاء المحصولات الزراعية » ومكاتب لإحصاء تعداد السكان .

وتعنى هذه المكاتب بجمع كل ما يهم المنتج والمستهلك وسائر الوسطاء ، وبكمية العرض والطلب ومستوى الأثمان فى الأسواق المختلفة ، وتبين كمية الاستهلاك المحلى من كل سلعة ومقدار المصدر وما يتبقى منها ، وبهذه الطريقة

يستطيع المتعاملون الإلمام التام بكل ما يتعلق بإنتاج السلع وتسويقها . ويوجد من هذه المكاتب عدد كبير منتشر فى أنحاء الولايات المتحدة . ومن أهم المصادر عن المحصولات الزراعية فى العالم أجمع ما تقوم به « بورصات البضائع » فى تقاريرها السنوية ، كذلك تقارير معهد الزراعة الدولى بروما ، والتى كان يصدرها لعهد قريب .

ولا توجد بالولايات المتحدة الأمريكية ، مصادر رسمية خاصة بالمنتجات الصناعية كما هى الحال بالنسبة للمحصولات الزراعية ، لأنها من عمل الأفراد والشركات .

وقد كان المشاهد قبل الحرب العالمية الثانية أن ألمانيا كانت من أولى الدول إن لم تكن أسبقها فى دراسة الأسواق الأجنبية دراسة دقيقة ، وكانت تصرف الأموال بسخاء لنشر الدعوة لتجارتها فى أنحاء العالم . وقد فطنت جميع الدول لهذه الحقيقة ، فنرى البريطانيين والأمريكيين فى الوقت الحاضر يعملون جاهدين على تحقيق هذا الهدف . وهذه الظاهرة تكاد تكون مشاهدة فى كل دولة فى الوقت الحاضر الذى اشتد فيه التنافس الدولى .

حالة الأسواق العامة :

يهتم رجال الأعمال قاطبة ببحث حالة الأسواق العامة ويترقبون الأخبار الخاصة بكل سلعة ، من جهة مصادر إنتاجها واستهلاكها ، ومستوى الأثمان ونفقات الإنتاج . والغرض من معرفة ذلك أن يكون المتعاملون ملمين بما يجرى فى دوائر أعمالهم الحاضرة والمستقبلة .

وأهم الأمور التى يعنون ببحثها ومعرفتها هى :

(١) الحالة العامة لجميع الصناعات الأساسية ، وتشمل الحديد والصلب والأخشاب وملحقاتها .

(٢) الحالة المالية : سوق النقود والتجارة الدولية وحركة تداول الذهب والفضه ومستوى الأثمان .

(٣) أسواق الاستثمار : وتشمل أسعار الأسهم والسندات ، وإحصاءات المحصولات على اختلاف أنواعها . وإيرادات السكك الحديدية ، وبيان حركة البضائع والركاب . والحالة الاجتماعية العامة وتشمل الحركة العمالية والمهاجرة .

المراقبة على أخبار السوق :

يتوقف مجهود المنتجين والتجار والمستهلكين على مقدار صحة الأخبار التى يتلقونها من مصادرها المختلفة ، وعلى هذا يجب أن تكون هذه المعلومات صحيحة وموثوقاً بها ليكون المتعاملون على بينة من حالة السوق الحقيقية ، وإلا كانوا عرضة لخسارة فادحة . لأن مجرد إذاعة خبر عن وفرة أو عجز محصول معين ، يترتب عليه هبوط الأثمان أو ارتفاعها . وبهذا تكون السوق عرضة لتقلبات حادة ، وميداناً يصول ويجول فيه المضاربون لكسب الربح . ولذلك يجب أن تكون إذاعة أخبار الأسواق تحت إشراف السلطات العامة صوناً لمصلحة الجمهور . ولا ننتظر من مجتمع تسود فيه فوضى الأخبار عن حالة الأسواق إلا أن يكون مجال الغش والتدليس فيه فاشياً وعلى نطاق واسع يضر المتعاملين .

العوامل النقدية وأثرها فى الدورة الاقتصادية :

أضحت المشكلات النقدية من أمهات المسائل التى يعنى بها الباحثون الحديثون فى كل أمة لارتباطها بحياة الفرد والمجتمع على السواء ، وأصبح مصير العالم متوقفاً على قدر ما أوتى الباحثون فيه من مواهب لحل تلك المشكلات التى تعتبر بحق موطن الضعف والاضمحلال فى كل أمة ، كما أنها تعتبر مصدر القوة والنهوض فيها . وقد بدت هذه الظاهرة جلية منذ الحرب العالمية الأولى ولا سيما

فى الدول التى انتاب نقدها ضعف واضطراب ، شلت به نظمها النقدية والسياسية فعمتها الفوضى ولم تقم لها قائمة إلا بعد أن أخذت العدة لاستقرار نظامها النقدى كما حدث فى ألمانيا و النمسا ورسيا و بلجيكا و إيطاليا . ولعله من تحصيل الحاصل القول بأن لاختلال النظم النقدية آثاراً بعيدة الغور ، تصيب المجتمع فى صميمه فتقلب أوضاعه وتصير الامور بلا ضابط و يختل التوازن الاقتصادى . وقد كثر الجدل والنقاش حول المسائل النقدية فى السنوات الأخيرة بغية الوصول لحلها . ولكن على الرغم من كثرة ما قام به الباحثون فى هذا الموضوع ، فان اختلاف آرائهم وتباين مشاربهم لم يضع الأمور فى نصابها . ولن تحل المشكلات النقدية إلا بالتجرد من الأثرة وتوافق جميع الآراء ، و بذلك نكون قد قضينا على كل اضطراب وضمنا الاستقرار وأصبنا الهدف المنشود لأن النقود تلعب دوراً هاماً فى الحياة الاقتصادية .

والآثار النقدية أحد العوامل التى ذكرناها أساساً لإحداث الدورات الاقتصادية ، تلك الآثار تنجم عن المشكلات النقدية فى حالتين :

١ — إذا كانت المعاملات تسير على نظام النقد الورقى الذى لا ارتباط له بالذهب .

٢ — إذا كانت المعاملات تجرى على أساس الذهب .

فى الحالة الأولى : إذا كان النظام ورقياً وذا سعر إلزامى وغير قابل للصرف بذهب ، فان الحكومة أو المصرف المركزى يصدر منها ما شاء وتبعاً لحاجة الحكومة ، وفى هذه الحالة تلجأ الحكومات إلى إصدارها للانفاق منها . و إذا ما أسرفت الأداة الحاكمة فى عملية الإصدار أدى ذلك إلى تأثر حالة الإنتاج بهذه الزيادة مما يؤدى إلى رخاء يعقبه كساد ، فتحدث الدورة الاقتصادية كما أوضحنا سابقاً . وغنى عن البيان القول بأن البلاد التى تسير على نظام النقد الورقى قد عانت

كثيراً من الاضطرابات الاقتصادية وتعرضت عملتها للانهيار كما حدث فى ألمانيا والنمسا و إيطاليا وروسيا و بلجيكا بعد الحرب العالمية الاولى .

الحالة الثانية : إذا كان النظام النقدى على أساس الذهب ، كما كان الحال فى انجلترا وغيرها من البلدان ، فانه يكون ذا أثر فى الأحوال الآتية :

١ — زيادة إنتاج الذهب ، لأن كل زيادة تقابلها زيادة فى القوة الشرائية فى البلاد المنتجة ، وهذا بدوره يؤثر على سير الحياة الاقتصادية فى البلدان الأخرى التى تسير على نظام الذهب ، ولكن إنتاج الذهب السنوى فى الغالب لا يزيد على ٣٪ من المخزون منه فى العالم ، وما دامت هذه النسبة منتظمة فانه لا يترتب عليها اضطراب فى الحياة الاقتصادية ، أما إذا ما حادت هذه النسبة إلى الزيادة أو النقصان ، فمما لاشك فيه أن إنتاج الذهب يصبح عاملا قوياً فى إحداث الدورة الاقتصادية . فاذا فرض أن زيادة الإنتاج العالمى من الذهب كانت ٥٪ مثلا ، فان هذه الزيادة لابد وأن تؤدى فى النهاية إلى رواج فى الأعمال قد تتمخض عنه عوامل تؤدى بدورها إلى إحداث الدورة الاقتصادية . ولكن بتتبعنا للحوادث الاقتصادية لم نجد أن ذلك العامل كان ذا أهمية كبرى فى إحداث الدورة الإقتصادية .

٢ — تغيير النظم النقدية فى بعض البلدان ، لأن من شأن ذلك أن يؤدى إلى زيادة أو نقص الطلب على الذهب كما حدث فى ألمانيا سنة ١٨٧٣ عندما جعلت نظامها النقدى على أساس الذهب ، فقد كانت تسير على نظام الفضة ، وكما حدث فى الولايات المتحدة سنة ١٨٧٨ عندما أصدرت قانوناً بصرف الأوراق النقدية بالذهب ، وكما حدث أيضاً خلال الحرب العالمية الأولى عندما خرجت جميع الدول المتحاربة عن قاعدة الذهب ، وكذلك الحال إذا ما تغيرت سياسة المصارف المركزية من حيث العلاقة بين المخزون من الذهب واحتياطيها منه ، و بين

المصدر من أوراق (البنكنوت) ، وكذلك لو حدث تغير فى النظام المصرفى كما حدث فى الولايات المتحده قبيل الحرب العالمية الأولى . كل هذه الحالات تؤيد ما للعامل النقدى من أثر كبير فى إحداث الدورة الاقتصادية ، وبالتالى فى تفاقم البطالة وزيادة عدد المتعطلين .

٣ — تثمير أموال أجنبية فى بلد ما ، فان هذا يجعل الحياة الاقتصادية فيها عرضة لاضطرابات عنيفة فى بعض الأحيان عند انسياب تلك الأموال من البلد وإليها ، مما يؤدى بدوره إلى عدم الاستقرار كما هو الحال فى انجلترا مثلا ، حيث تعتبر لندن من أهم المراكز المالية العالمية وحركة رؤوس الأموال فيها كبيرة جداً وبخاصة الأموال الأجنبية الحائرة التى تبغى الاستثمار فيها لآجال قصيرة ، وكما هو الحال فى مصر فى موسم القطن حيث تهرع الأموال الأجنبية اليها لتمويل هذا المحصول الرئيسى وبعد انتهائه تخرج تلك الأموال ؛ وبدهى أن هذا يعرض سير الحياة الاقتصادية إلى الاضطراب من وقت لآخر .

ويرتبط بالعامل النقـــدى ، ما تقوم به المصارف من دور هام فى الحيـاة الاقتصادية . وسنعرض بايجاز لهذا الدور موضحين علاقته بهذا البحث .

المصارف وخلق الائتمان :

بحث الأستاذ « بيجو » هـذا الموضوع ، وقد رأى أولاً أن يكشف الستار ويجلو ما قد عساه يكون خلافاً بينه وبين علمين من أعلام الاقتصاد ، وهما الأستاذان «جستاف كاسل »و «أدوين كانان» . فالأستاذ كاسل يفرق بين ذلك الضرب من الودائع الذى يمثل المدخرات التى قام بتوفيرها الجمهور ، وبين ذلك النوع من القوة الشرائية الذى تخلقـه المصارف خلقاً بطريق الائتمان . ويقول الأستاذ « بيجو » إنه لعل الأستاذ « كاسل » يقصد أن يفرق بين حالتين أولاهما

مصرف قدم قرضاً لعميل مقابل وديعة مساوية له ، وثانيتهما مصرف قدم قرضاً آخر لعميل دون أن يقابل هذا القرض وديعة مساوية له . ولا ريب أن هنالك بين الحالتين فرقاً بيناً له أثره على مستوى الأسعار . فني الحالة الأولى تظل الأسعار على حالها ، على حين أنها تميل فى الحالة الثانية إلى الارتفاع ، ولكن نلاحظ أنه بالنسبة للمدخرات الحقيقية ليس هنالك اختلاف بين الحالتين . فلو أودع عميل مبلغ مائة جنيه مصرفاً ما فإنه قد خول المصرف قوة شرائية حقيقية مساوية لمائة جنيه ، وكذا لو أمكن أن يخلق حقاً مساوياً لمائة جنيه وأقرض هذا الحق لعميل ما فقد أعطاه قوة شرائية حقيقية مساوية لمائة جنيه . والجدير بالملاحظة هنا أنه عندما يقدم المصرف قرضاً لعميل فقد أعطاه حقاً بمقتضاه أضاف ثروة حقيقية تعادل ما قد حرم منها المودع . وجلى من تحليل الأستاذ « كاسل » أنه يفرق بين المدخرات الحقيقية ، والقوة الشرائية التى قد تخلقها المصارف عن طريق الائتمان ، وينكر صراحة أنهما صنوان فى إحداث الثروة . فالأستاذ « كانان » ينكر الرأى السائد بأن المصارف تستطيع خلق الائتمان ، ويقول إن هـذا الاعتقاد منقوض من أساسه ، ويؤيد وجهة نظره بمثل ضربه عن غرف الأمانات بالمحال العـامة يقول : لو استطاع المشرفون على غرف الأمانات إقراض ثلاثة أرباع الحقائب المعهود بها إليهم فإننا لا نعدو الحقيقة إذا قلنا إن عدد الحقائب المودعة لديهم يساوى أربعة أمثال العدد الباقى فى غرف الأمانات ، ولكننا نكون مخطئين إذا نسبنا إلى هؤلاء المشرفين أنهم خلقوا حقائب تعادل زيادة عدد الحقائب المودعة فى الأصل على العدد الباقى منها بالفعل ، أى تعادل عدد الحقائب التى أقرضوها ، والمصارف بالنسبة إلى المودع فيها إلا كالمشرفين على المحال العامة بالنسبة للأمانات . ويرى الأستاذ « بيجو » أن الأستاذ « كانان » نسى أن يفرق بين أمرين : عدد وحدات القوة الشرائية التى فى متناول الجمهور ، وكمية السلع الحقيقية التى يمكن الحصول عليها بهذه القوة الشرائية .

فاذا قيل إن المصارف يمكنها أن تخلق الائتمان ، أى أن فى استطاعتها أن تصدر كميات إضافية من النقود كلما شاءت ، فليس ذلك معناه أن فى استطاعة المصارف أن تزيد من كميات السلع الحقيقية ، لأن سياسة المصارف الائتمانية ما هى إلا تخويل نفر من عملائها حقوقاً على رؤوس الأموال الحقيقية الموجودة فيها ؛ فاذا تسلمت المصارف مثلا مليون وديعة من عملائها نظير إعطائهم مليون إيصال ، وأصدرت بعدئذ ثلاثة ملايين من الإيصالات تمثل قروضاً لعملائها ، فإن مجموع الإيصالات التى فى يد الجمهور يصبح أربعة ملايين ، فإذا قام فريق من هؤلاء المقترضين بسحب أربعمائة ألف وديعة نظير عدد مماثل لها من الإيصالات فان ما يتبقى لدى الجمهور هو ثلاثة ملايين وستمائة ألف إيصال ، وفى المصرف ستمائة ألف وديعة ؛ وفى مثل هذه الحال لم تخلق المصارف ودائع جديدة وإنما خلقت حقوقاً جديدة ، وما كان ليتسنى لها أن تقوم بمثل هذا العمل لولا توافر الثقة بها ولولا أنها تحتفظ بحكم العادة فى خزائنها بما يقابل الطلبات النقدية التى تجعلها دائماً على استعداد لتلبية أى طلب .

وما دامت المصارف تستطيع أن تخلق ائتماناً فى صورة حقوق جديدة على رءوس الأموال الموجودة فيها ، فإن بعض هذه الحقوق قد تستخدم فى استغلال موارد قد تزيد من رءوس الأموال الحقيقية المستثمرة فى المجتمع ، مما يؤثر فى إحداث الدورة الاقتصادية المعروفة الأثر فى البطالة .

المصارف وأثرها فى إحداث الدورة :

تعمل المصارف إبان الرواج على إجراء التسهيلات اللازمة لتوسيع نطاق الأعمال وتنشيط الإنتاج . و بعبارة أخرى تبسط يدها كل البسط لرجال الأعمال ، وعلى عكس الحال إبان الكساد إذ تقبض يدها وتتخذ سياسة الحذر ، وتكاد تكف عن إقراض المنتجين ، حماية لنفسها ودفاعاً عن كيانها ، ولكن إحجامها فى وقت

يشتد فيه الضيق وتصبح الحاجة فيه ماسة إلى سياسة الإقراض الجرىء السخى قد يزيد الحالة سوءاً ، فإذا ماوجد نظام مصرفى مرن أمكنه القيام بمساعدة قيمة ، فيخف الذعر عن « البنوك » والمصارف المركزية لثبات مركزها وطول مرانها وسعة خبرتها وتستطيع تحديد المساعدة فى وقت الأزمة فتخفف من حدتها . ولكن إذا ما تعددت المصارف ولم يكن هناك مصرف رئيسى يشرف على النظام المصرفى ويوجه أداته ، فلا يمكن اتباع مثل تلك السياسة . وقد تنطوى مثل تلك السياسة على خطر لأنه من الصعوبة بمكان تعرف المحل المقتدر ، فكثيراً ما نجد أن بعض بيوت الأعمال القديمة قد يعتريها ارتباك وقتى ، ومثل هذا النوع يجب مساعدته ، على أنه يكون مركز البعض الآخر ضعيفاً نتيجة سوء إدارته أو توظيف أمواله فى أعمال غير منتجة ، وهذا النوع مقضى عليه بالفناء ، ومن الضياع للمجتمع وتبديد أمواله أن تعمل المصارف على الأخذ بيده فى وقت قد يقع بعده فى عسر جديد . وقد ضمن بنك انجلترا ديون بنك بارنج ، وفى سنة ١٨٨٩ ضمن بنك فرنسا ديون بنك « كونتواردى سكنت » الذى كان يترتب على إفلاسه أثر بالغ فى دوائر الأعمال وكذلك بنك « الريخ » بالنسبة لبنك « درسدنر » . وعلى العموم فإنه يصعب تعرف الحالات التى تستحق المساعدة من غيرها ، ولكن المصارف المركزية فى مقدورها أن توقف الذعر المالى نظراً لحسن إدارتها ، ومقدرتها المالية لا تتورط فى الأعمال المشكوك فيها .

علاقة الأسعار بالدورة الاقتصادية :

تكلمنا فيما سبق عن الأموال التى تخلقها المصارف وعن علاقتها بالدورة الاقتصادية . ولا ريب أن هناك علاقة وثيقة أيضاً بين التغيرات التى تطرأ على هذه الأموال والتغيرات التى تصيب الأسعار . وقد بين أحد المؤلفين الأمريكيين وهو الأستاذ « كارل سيندر » بالإحصاءات هذه العلاقة ، فوجد أن سرعة

تداول النقود تتغير بدرجة واحدة و بقوة واحدة وفى اتجاه واحد مع التغير فى حجم المعاملات التجارية . وعلى ذلك يرى أن العامل الوحيد الذى يؤثر على الأسعار فى حالتى الارتفاع أو الهبوط هو مقدار الأموال المتداولة التى تخلقها المصارف . و يرى الأستاذ « بيجو » أنه لا يمكن الاعتماد على هذا الرأى ، فهو لا يعتقد بأن العلاقة وثيقة بين سرعة تداول النقود و بين كمية المعاملات التى تحدث ، فقد تختلف فى ظروف شتى . فإذا ساد التفاؤل بين رجال الأعمال فإن كمية المعاملات التجارية سوف تزداد تبعاً لهذا التفاؤل و بذلك تتعادل تلك الزيادة فى المعاملات مع الزيادة فى كمية النقود المتداولة ، ولن يكون لذلك أثر كبير فى رفع الأسعار ، اللهم إلا أثراً ضعيفاً وفى نهاية الدورة الاقتصادية ، إذ يصبح مجال التوسع فى الإنتاج ضيقاً فنتوقع أن تكون زيادة سرعة تداول النقود أكبر نسبياً من الزيادة فى حجم المعاملات لتراكم المنتجات و بطء تصريفها .

ولكى يكون البحث أكثر دقة ، والنتائج التى يمكن الحصول عليها أكثر صحة ، قام الأستاذ « بيجو » بدراسة هـذا الموضوع على ضوء الإحصاءات الإنجليزيه ، فاعتمد على الأرقام التى استخرجها لقياس مقدار ما تخلقه المصارف من الأموال ، كما اعتمد فى بحثه أيضاً على إحصائيات أسعار الجملة Sauerbeck ما بين ١٨٨١ و ١٩١٤ ، فوجد مصادفة أن مستوى الأسعار فى هاتين السنتين واحد ، وأن مقدار الائتمان المصرفى قد بلغ فى سنة ١٩١٤ ثلاثة أمثال ما بلغه فى سنة ١٨٨١ ، فاستنبط من ذلك أن مقدار الزيادة السنوية التى تحدث فى التغيرات الطويلة الأجل هى حوالى ٣ر٤ ٪ تقريباً ؛ و بعد أن استبعد تلك الزيادة من هاتين الظاهرتين وجد أن حركة الأسعار تساير تماما حركة الائتمان المصرفى ، إلا أنه لاحظ أن ذبذبة الأسعار تختلف فى شدتها

وقوتها اختلافاً بيناً عن مثيلتها فى الائتمان المصرفى ، فبينما يبلغ الفرق بين أدنى وأعلى حد للأسعار فى المتوسط ١٠ ٪ وجد أن الفرق ما بين حركة الائتمان المصرفى ٥ ٪ تقريباً ، ومعنى ذلك أن الائتمان المصرفى ليس هو العامل الوحيد الذى يؤثر فى الأسعار زيادة ونقصاناً ، بل هنالك عوامل أخرى لها أثرها فى تغيرات الأسعار خلافاً لما وصل إليه Carl Snyder .

الأسعار:

وقد يختل الجهاز الاقتصادى العالمى نتيجة قيام حرب ضروس تضطرب بسببها المواصلات ، وتنطوى الدول على نفسها مجاهدة فى أن تكفى نفسها بنفسها متبعة فى ذلك سياسة الاكتفاء الذاتى ، ومن ثم يختل التوازن بين المطلوب من السلع والمعروض منها ، فترتفع أسعار بعض السلع ارتفاعاً كبيراً ، وتحلق فى ارتفاعها ، وتتخلف نفقات الإنتاج عن هذا الارتفاع ، ومن ثم تصبح الهوة كبيرة بين الأسعار وهذه النفقات ، فتتضخم أرباح أرباب الأعمال ، وهذا بدوره يغرى القدامى منهم على توسيع نطاق إنتاجهم إن كان هنالك طلب على سلعهم واستخدام عدد من العمال ، فان توافر هذا العدد ، فانه قد يتم استخدامه دون أن يكون لذلك أثر كبير على مستوى الأجور ، وإذا ما كان هذا العدد من فئة معينة تمتاز بمهارة خاصة ، وعدد هذه الفئة قليل ، والمتعطلون منهم قلة كان لا بد أن يؤدى هذا إلى رفع أجورهم .

ويغرى أيضاً هذا الارتفاع فى الأسعار وتخلف نفقات الإنتاج عنها وتضخم الأرباح فريقاً من المنتجين الجدد بالدخول فى حلبة الإنتاج ، ومن ثم يطلبون عمالا ، فيزيد عدد المشتغلين ، ويقل عدد المتعطلين ، ويتوارى شبح البطالة كلما اتسع نطاق الأعمال الجديدة .

هبوط الدخل الحقيقى :

وينجم عن ارتفاع الأسعار أن يضار بعض الأفراد إذا لم يساجل دخلهم الحقيقى مثل هذا الارتفاع . فى الوقت الذى ارتفعت فيه الأسعار الرسمية فى مصر خلال سنى الحرب العالمية الثانية ارتفاعا بلغ ثلاثه أمثال ما كانت عليه قبل الحرب كما تدل على ذلك الإحصاءات الرسمية ، لم ترتفع الأجور الاسمية للعمال ارتفاعاً يمكنهم من الحصول على حاجياتهم المعيشـية بالأسعار التى تباع بها فى « السوق السوداء » ، تلك السوق التى قامت لعدم وجود نظام دقيق لمراقبة الأسعار وللقضاء على مثل تلك السوق . وقد جاء فى تقرير بوليس مدينة القاهرة عن عامى ١٩٤٢ و ١٩٤٣ أنه قد بلغ عدد الجنايات فى عام ١٩٤٣ — ١١٨٢ جناية ، وعدد الجنح ٨٧٨٦٣ والمخالفات ٢٠٨٤١٣ أى أن المجموع الـكلى بلغ ٢٩٧٫٤٥٨ ، وهذا يزيد بنسبة ١٫٦٨ ٪ عن عام ١٩٣٣ . وتفسيرنا الاقتصادى لمثل هذه الظاهرة ، وهى الزيادة فى الإجرام فى هذا الوقت الذى كادت تنعدم فيه البطالة وينفسح ميدان العمل لـكل راغب فيه وقادر عليه ، بسبب تلك الحرب — تفسيرنا الوحيد لتلك الزيادة فى الإجرام فى هذا الوقت عنها فى الوقت الذى اشتدت فيه الضائقة المالية وتفشت فيه البطالة بين العمال ، هو أن الدخول الحقيقية لبعض الأفراد لا تفى بحاجاتهم المعيشـية ، ومن ثم يضطرون بحكم الظروف إلى الانحراف عن الطريق السوى ، ومن ثم يلجأون إلى الإجرام ، وليس أدل على ذلك من تعدد حوادث سرقات الملابس ، تلك السلع التى عز على أصحاب تلك الدخول الحصول عليها .

وإليك رسماً يمثل الدورة الاقتصادية ، موضحاً كيفية حدوثها . ولعلك بما سبق من شرح تعرف ما يدفع تلك العجلة لإتمام دورتها واستئنافها وأثرها فى البطالة .

مراحل الدورة الاقتصادية

١ : ركود .
٢ : انتعاش .
٣ : تفاؤل .
٤ : رخاء
٥ : مغالاة فى الثقة .
٦ : مضاربات .
٧ : أزمة .
٨ : ضائقة .

النظرية الحديثة فى الدورة الاقتصادية (١)

دور الاستثمار:

يشاهد فى الحياة العملية أن حجم الاستثمار يأخذ فى الزيادة تدريجاً عند بدء عهد الرواج كما هو منتظر ، حيث يتفاءل المنتجون ويزداد ميل منتجى الصناعات الرأسمالية إلى توسيع نطاق إنتاجها ، ومن ثم يدعو هذا التوسع إلى زيادة الطلب على العمال المشتغلين بها فيزيد حجم العمالة ويزداد معه طلب هؤلاء العمال على سلع الاستهلاك وهذا من شأنه أن يؤدى حتما إلى سريان روح النشاط ، وبازدياد الأرباح على هذا النحو يتفاءل المنتجون وتجيش فى نفوسهم الآمال ويتوقعون اطراد تقدم الظروف المواتية التى تغريهم وتحفزهم على زيادة إنتاج سلع الاستثمار. ومن ثم يزيد الطلب على الآلات والعدد الجديدة لإنشاء مصانع جديدة . وكل نشاط فى الاستثمارات تصحبه حتما زيادة الطلب على العمال ، كما تتبعه زيادة فى قائمة الأجور وزيادة الدخل الأهلى وزيادة فى الإنفاق على سلع الاستهلاك . ومن ثم يؤدى ذلك إلى زيادة معدل الربح مرة ثانية فيدب النشاط فى نفوس المنتجين ويشتد تفاؤلهم فيقومون بأعمال جديدة ، وهكذا تستمر حركة الاستثمار فى ازدياد مستمر يشعر بالدوام سنين عديدة .

ومعلوم أن سلع الاستثمار تعمر طويلا ، فما ينتج منها اليوم فقد يظل مدة

---

(١) نقول مسز روبنسن فى مؤلفها "Introduction to the Theory of Employment" « إن النظام الاقتصادى الحاضر لا يستطيع أن يجد دواما عملا مستمراً للراغبين فيه ، ويعتبر هذا العجز أكبر مساوىء هذا النظام . وليس بعجيب فى مجتمع لا يتسم بالثبات والاستقرار أن يكون كل شىء فيه حركة دائبة دائمة ، فحركة التجارة والأعمال لا يقر لها قرار يتناوبها الرواج والكساد من آن لآن . ولعلك تدرك أن تلك العجلة تمر بأربعة أدوار متعاقبة لإتمام دورتها وأولها دور الاستثمار » .

قبل استعماله ، وما نستهلكه اليوم قد يكون من إنتاج بضع سنين خلت . وعليه فحجم الاستثمار يتزايد تدريجاً سنة بعد سنة . وعلى هذا فربح المستثمرين القدامى يغرى غيرهم من المستثمرين فيدخل الميدان مستثمرون جدد ، تؤدى المنافسة بينهم إلى نقص مستوى الأرباح العام ، وبالتالى يأخذ حجم الاستثمار الكلى فى التناقص تدريجاً .

وتفسيرنا لهذه الظاهرة : نفرض أنه لو كان حجم الاستثمار فى عام يساوى حجم الاستثمار فى عام آخر ، لكان مستوى التوظف ومستوى الدخل والاستهلاك فى العام الثانى مثله كالعام الأول ، فإذا اختل التوازن وزاد حجم الاستثمار عن الاستهلاك سنة بعد أخرى ، ترتب على ذلك زيادة سلع الاستثمار لنقص ما يستهلك منها عما ينتج منها ، وعندئذ تقوم المنافسة بين المستثمرين فيقل ربحهم ، وتبعاً لذلك يتغير تقديرهم للمستقبل وتفتر عزيمتهم ، وعندئذ يأخذ الاستثمار فى التناقص تدريجاً حتى يصير حجم الاستثمار فى العام الثالث مساوياً لحجم الاستثمار فى العام الثانى .

و إذا ما أخذ حجم الاستثمار فى التناقص يرى المستثمرون أن لا فائدة ترجى لهم فى التوسع فى الاستثمار لنقص الطلب على السلع ؛ وسرعان ما تبدأ حركة الاستثمار فى اتجاه نزولى له ، بظواهره المعروفة ؛ إذ يقل الطلب على العمال وتبعاً تزيد البطالة وتتفاقم حدتها كلما نقصت أرباح المستثمرين ، ومن ثم يقل مقدار ما يصرف على سلع الاستهلاك وتهبط حركة نشاط الأعمال والأرباح تبعاً ، ويتوالى هبوط الاستثمارات إلى حد يخاله المرء حلقة لا نهاية لها .

ولو أن هذه الحركة النزولية فى الاستثمار مرجعها أن سلع الاستهلاك تعمر طويلاً ، إلا أنها لا تخلد ومصيرها البلى ، وسيأتى يوم قصر الزمن أو طال ينضب فيه معين الاستثمار . فإذا حدث حادث لم يكن فى الحسبان ، كطلبات جديدة أو اختراع آلات جديدة سرعان ما يستخدمها المنتجون ، فيستعاض عن القديم

بالجديد من الآلات . وزيادة الربح منها يشجع المنتجين على طلبها ، فتشيع موجة التفاؤل بين المنتجين وتأخذ حركة الإستثمار فى الزيادة

وهنا يبدأ الدور من جديد وهكذا دواليك . هـذا هو دور الاستثمار ولعله أهم دور فى الدورة الاقتصادية .

دور الإنفاق على سلع الاستهلاك :

الإنفاق فى ذاته لا يعتبر مستهجناً بشرط أن لايتعدى الحدود . فإذا جاوزها صار شراً ، ونشأت عنـه الدورة الاقتصادية بظواهرها المعروفة ، رواج يعقبه كساد فيحدث مثلاً خلال الرواج ، رخاء يؤيده ارتفاع أسعار الأوراق المالية فى البورصة ، الأمر الذى يجعل أصحابها ينفقون عن سعة نسبة أكبر من دخلهم على سلع الاستهلاك ، ظناً منهم أن عهد الرواج هـذا سوف لا يقف عند حد ، وأن حركة الاستثمار تدر عليهم ربحاً يعوض زيادة الإنفاق والإقلال من الإدخار كلما زاد حجم الاستثمار . ويحدث النقيض إذا ظهرت بوادر الـكساد بانخفاض أسعار الأوراق المالية ، حيث يتحول تفـكير المستثمرين فتثبط عزيمتهم ويقل مقدار ما ينفق على سلع الاستهلاك ، ولا ريب أن المغالاة سواء خلال الرواج أو الـكساد ينشأ عنها تقلبات حادة فى الأسعار .

دور التوقع :

يلعب توقع المنتجين دوراً هاماً يؤثر على سير أعمالهم ، وهم ليسوا معرضين للعدوى النفسانية فحسب ، بل إنهم أيضاً يقومون بأعمالهم على تقدير الربح أو الخسارة المنتظرة ، لا على أساس الأسعار الجارية فقط . وإنمـا على حالة السوق المتوقعة . فاذا ظن هولاء أنهم مقبلون على عهد رخاء وأخذت الأسعار فى الارتفاع فزادت أرباحهم ، عنـدئذ تطمئن نفوسهم لهذه الحالة ، ويأخذون فى تقدير

الأرباح المستقبلة على اعتبار أن الأسعار سترتفع وأن الأرباح سوف تزيد، فيكثر طلب هولاء المستثمرين على سلع الاستثمار ويحدث عكس هذا إذا قدر أن الأسعار أخذت فى الانخفاض فيقدر المنتجون الأرباح المنتظرة على أساس اطراد هذا الإنخفاض فيكفون عن الشراء بتاتاً أو يقللون طلباتهم من سلع الاستثمار.

دور سعر الفائدة :

تؤثر تغييرات سعر الفائدة سواء كانت ارتفاعاً أو انخفاضاً فى اتجاه مضاد لحركة الاستثمار، إذ المشاهد عملياً أنها تلطف من شدتها. وعندما يهبط مستوى النشاط الاقتصادى ويتبعه نقص الطلب على النقود يتجه سعر الفائدة إلى الانخفاض. وهذا من شأنه أن يخفف من حدة تقلبات الاستثمار عما لو كان سعر الفائدة يظل ثابتاً.

وعندما يصل الكساد إلى الحضيض يستأنف الرواج من جديد. وعلى العكس من ذلك إذا زاد النشاط الاقتصادى لا سيما إذا لازمه ارتفاع الأجور وزيادة الطلب على النقود التى ينجم عنها رفع سعر الفائدة. ومن ثم يضع حداً لحركة الاستثمار الصعودية ويقصر موجة الرخاء. وهكذا نرى أن تقلبات سعر الفائدة تسير فى اتجاه مضاد لحركة الاستثمار وتخفف من عنف ذبذبة الحالة الاقتصادية.

هذه التقلبات التى تصيب الهيكل الاقتصادى فى دولة ما، قد يتردد صداها فى العالم الخارجى سواء كانت رواجا أو كساداً. فاذا حدث الرخاء فى بلد ما، فالمشاهد أن زيادة النشاط فيها يظهر أثرها المباشر على طلب السلع الأجنبية فتزيد صادراتها وبالتالى تروج التجارة بين الدول. كما قد يحدث العكس إذا أصيبت دولة بكساد، فان الأمر يتعدى البلاد الأخرى، وبخاصة إذا كان بينها وبين جيرانها معاملات تجارية.

٣ ـ تدهور الكفاية الصناعية لدى العمال وأثرها فى البطالة :

منذ الانقلاب الصناعى والعالم يزخر بمشروعات كثيرة للتجديد الصناعى فى جميع مناحيه ، إذ تطبق أحدث طرق الإنتاج الفنية وتستخدم المستحدثات الآلية فيها على نطاق واسع . ولا ريب أن التوسع فى الأساليب العلمية قد يؤدى إلى الاستغناء عن العمال كما كان الحال فى انجلترا ، إذ كان من نتيجة استخدام الآلات فى الزراعة أن نقص عدد المشتغلين بها من ١ر٥٤٤ر٠٨٧ فى سنة ١٨٥١ إلى ١ر١٥٣ر٩٤٠ فى سنة ١٩٠١ ، وهذه حالة تؤذيهم فى الصميم وتجعلهم أكثر حساسية على مدى الأيام ، ولو أن الأخذ بالتنظيم العلمى « الراشنالية » ينجم عنه وفر كبير فى العمليات الصناعية ونقص فى نفقات الإنتاج ، إلا أن الصناعات التى تتخذ هذا النظام كثيراً ما تضطرها الظروف إلى تحديد كمية الانتاج بدلاً من التوسع ، فيه بل إلى تقسيم مناطق البيع وذلك بناء على اتفاقات المنتجين للمحافظة على مستويات أرباحهم والقضاء على ما تجره المنافسة بينهم من ضياع وهذا من شأنه أن يساعد على تفاقم البطالة وتفشيها بين العمال ، وبهذا يصبح الطلب على العمال فى تغير مستمر تبعاً لما يحدث فى الأوضاع والأساليب الصناعية من تغير . فالعمال الذين حذقوا صنعة ما ومارسوها طويلا سرعان ما يجدون أنفسهم غير أكفاء للوضع الجديد وتنقطع صلتهم بصناعتهم الأصلية ، فيولون وجوههم شطر أعمال جديدة قد لا تلائمهم ، وقد يتعذر عليهم مزاولتها لتدهور كفايتهم الصناعية الناشئ عن التقدم الصناعى واستخدام الأساليب الحديثة ، فيصبحون متعطلين ويصح قول جون استورت ميل فيهم : « هؤلاء قد ضحوا بأنفسهم من أجل أبناء وطنهم والأجيال المقبلة » .

التقدم الصناعى الحديث وأثره فى تعطل العمال :

قد تؤثر الأساليب الحديثة فى ميدان العمل فى بعض الصناعات فتنمو وتزدهر ،

على حـين أن تنحط بعض الصناعات كما حدث فى انجلترا ، إذ فى الوقت الذى تقدمت فيه الصناعة اضمحلت الزراعة . وقد يكون لإدخال المستحدثات فى الصناعة أثر فى زيادة المتعطلين ، إلا أنها لا تعتـبر زيادة مزعجة إذا قورنت بالنسبة التى كانت قبل اتباع الأساليب الفنية ، كما كان الحال فى انجلترا بالنسبة للصناعات التى تناولتها التغيرات العنيفة فى فجر الثورة الصناعية .

وقد يكون تفوق بلد فى صناعة معينة بسبب أخذها بالمخترعات الحديثة مما ينجم عنه تعطل عدد من عمال هذه الصناعة فى بلد آخر إذا ما تغـيرت ميول المستهلـكين فيها ، كما حدث بالنسبة إلى صناعة الحرير فى انجلترا عندما تقدمت هذه الصناعة فى الصين ، وحازت منتجاتها قبولا لدى البريطانيين .

وأحيانا يكون التعطل راجعاً إلى ظهور صناعة جديدة تحل محل صناعة أخرى كقيام صناعة النقل الآلى محل « النقل بالعربات التى تجرها الخيل » . فقضى هذا الإحلال على جميع الصناعات المتصلة بالنقل بالعربات « كصناعة السروج وأدواتها » و « سياسة الدواب » وكذا كان إحلال « الـكهربة » فى الإضاءة محل المصابيح الغازية والشموع ، إذ العمال الذين كانوا يقومون بمختلف الأعمال المتصلة بصنع المصابيح والشموع أصابهم الضر ، وتعرضوا لشرور البطالة . وهـذه شكاية طالمـا رددها العمال فى فجر الثورة الصناعية . وأحياناً أخرى يكون التعطل سببه ظهور المنافسة بمنافس غريب كما حدث بالنسبة لصناعـة « الحياكة » فى انجلترا التى لاقت منافسة أجنبية يوما ما ، كما يكون التعطل سببه هجرة الصناعات من منطقة لأخرى . وقد يسر استخدام الآلات العمل للنساء والأولاد فى بعض الصناعات التى ما كان يتسنى لهم العمل فيها لولا الآلات ، ومن ثم قد حلوا بدورهم محل الرجال فتعطل عدد من هؤلاء الآخرين .

والتغيرات الفنية الطارئة على الإنتاج فى شتى صوره كثيراً ما يفقد بعض العمال موارد أرزاقهم بسبب إدخالها ، ولـكن على الرغم مما يحدثه هذا التطور من الآثار السيئة التى أدت إلى انتشار البطالة بين العمال وإنزال الفاقة بهم ، فإن فائدته للمجتمع لا تنكر وبخاصة طبقة العمال لأن استخدام المستحدثات الآلية يسير سيراً حثيثاً ، وفى استطاعة العمال أن يتدربوا عليها تدريجاً ، لأن الآلات لا تفقد العامل عمله قطعاً ، فالعامل الذى تسرحه الآلة فى مصنع سرعان ما يجد عملاً له فى مصنع آخر ، وليست الفترة القصيرة التى يقضيها فى تدربه على العمل الجديد كثيرة الشأن عظيمة الأهمية فى أمر البطالة ، لأن زيادة إنتاجها يهيئ الفرصة لعدد أكثر من ذى قبل إذ الفائض من دخل الأفراد قد يستخدم فى إنشاء مشروعات جديدة ، غير أن هذا الإجراء لايحدث قبل فترة معينة يتعرض خلالها العمال للتعطل . ولهذا ليس بعجيب أن يكون للتغيرات الفنية أثر سيئ بين العمال ، ولـكنه ليس بذى شأن يذكر فى إحداث تعطلهم ، لأن سبب تعطل العامل ليس حرمانه من عمله السابق ، وإنما علته أنه لايجد عملا آخر ، ومن الجائز أن يقذف العامل من عمل اختاره لنفسه واعتاده منذ صغره ويجد أمامه عملا غيره وإن كان لم يتعوده .

فلا يكون حرمانه من عمله سبب تعطله ، وعلى هذا إذا وجد فريق من العمال متعطلا كان لزاماً علينا أن نبحث عن سر تعطله . على أنه من المقرر أن الطبقة العاملة معرضـــة لفترات تعطل من وقت لآخر تبعاً لتفاوت أوقات الـكساد والرواج . وحينئذ يكون السبب فى هذه التقلبات التى يتعرض لها العمال من وقت لآخر ما ينتاب العالم من موجات الرخاء والـكساد .

وعندما تكتظ سوق العمل بالعمال ولم يوفق هؤلاء الذين لفظتهم تلك السوق إلى أعمال منتظمة ، فان علة البطالة هى الكساد لا التغيرات الفنية . وحينئذ لا يجب أن يجول بخاطر باحث — علاجاً لمشكلة البطالة — القضاء على « الأوضاع الصناعية الحديثة بتاتاً » إذ حياة الصناعة ونماؤها متوقفان على مدى التطور واستمرار التجديد فيه بكل ما فى الكلمة من معنى .

والنقطة الشائكة فى معالجة البطالة ليست الجمود الصناعى والوقوف ضد التجديد فيه بحجة أنه من أسباب تعطل العمال ، وإنما الأهم من هذا وضع « سياسة حكيمة » ينتهجها قادة الصناعة وأرباب الأعمال على أن تكون تحت إشراف وتوجيه الأداة الحاكمة ، ويكون هدفها التيسير فى فترة الانتقال ليعملوا على سرعة إغاثة المتعطلين بتوفير العمل لهم فى نواح أخرى . غير أن هذه مسألة يقتضى تحقيقها أن تكون مناحى العمل من المرونة وسهولة التحول بحيث تساير التطورات الاقتصادية .

وقد تكون الظروف الاقتصادية مواتية ، ورغم ذلك لا يجد المتعطل عملا بسبب عدم إلمامه بالجهات التى هى فى حاجة إليه ، أو لأنه لا يكيف نفسه لحاجة العمل تبعاً لمقتضيات الظروف والأحوال . فالسبب المباشر فى هذه الحال اضطراب سوق العمل وعدم تنظيمه ، ولأنه إذا احتاج رب العمل إلى عامل ، أو العامل إلى عمل تعذر على كل منهما الاتصال بالآخر ومعرفة رغبته بعد اتساع العمران وتنوع الأعمال ، واختلاف الحاجات ، وتفاوت الكفايات . وعلى ذلك لا يصح اعتبار طلب العمل طلباً بصفة عامة ، وإنما هو طلب من نوع معين ومستوى معين . كذلك لا يكون عرض العمال عاماً ولكن من نوع معين وكفاية معينة . ومعلوم أن الأعمال كثيرة متنوعة ومن درجات مختلفة . فاذا تقدم عامل للعمل ، ولم يشبع

رغبة رب العمل تعرض للبطالة حتما ، لأن نقص التوجيه الصناعى وسوء إدارة ظاهرة مشاهدة فى محيط العمل . فأحياناً يكون الطلب فى جهة والعرض فى جهة أخرى ولا سبيل لتلاقيهما فى الوقت المناسب ، وأحياناً يكون طلب أرباب الأعمال لنوع معين من العمل مغايراً لما يعرض عليهم من كل الوجوه . ولكن هذا لا يحول دون العوامل الاقتصادية أن تعمل عملها لإعادة توازن الطلب بالعرض كماً ونوعاً فى المدى الطويل . وفى خلال هذا الزمن لايخلو الحال من اضطراب سوق العمل وفقدان توازنه . ومن العوامل المساعدة على إعادة التوازن وتلطيف أزمة البطالة هجرة العمال الداخلية بين المراكز الصناعية المتماثلة لا بين الصناعات المختلفة . و إذاً يمكن حصر عوامل التوازن فى سوق العمل فيما يأتى :

عوامل فقدان التوازن فى سوق العمل ثلاثة :

١ — ضعف الكفاية الصناعية عند الطبقة العاملة . فالمتعطل الذى قذفته سوق العمل خارج محيطها بسبب التغيرات الفنية الطارئة يصبح هو وحديث السن سواء فى العمل ، إذا ما رغب فى عمل جديد ، بل أقل منه مرونة وملاءمة ، وقد تحول الظروف العائلية بينه و بين التنقل من مكان لآخر للبحث عن عمل غير أن التقدم فى السن لايعتبر سبباً أساسياً فى التعطل ، إذ كثيراً ما نرى فى الحياة العملية أن المسنين من الرجال ، لخبرتهم ومرانهم ، أكثر تحملا وأقدر على العمل وتحمل المسئوليات من حديثى السن . على أن كفة الترجيح بين هؤلاء وأولئك تتوقف لحد ما على نوع العمل من حيث السهولة والصعوبة ، فإذا تساويا فمن رأيى أن الكفة الراجحة تكون فى جانب المسن ، على أن هناك عاملا آخر مرتبطاً بضعف الكفاية الصناعية ألا وهو الصحة ، فالعامل القوى أقدر على العمل وأكثر إنتاجاً من العامل الضعيف الذى تنتابه الأمراض من وقت لآخر ، ومن ثم

لا يستطيع أن يثابر على عمل دائم ، ويظل هو وأمثاله على « هامش الصناعة » يترقب الفرص دائماً .

٢ — التعليم الفنى : لنقص التعليم الفنى أثر محسوس فى أزمة البطالة ، و بالتالى فى فقدان التوازن بين عرض وطلب العمال ، لأن التنظيم العلمى الحديث يقوم على تقسيم العمل والتخصص فى عمليات الإنتاج المختلفة ، فيقوم كل عامل بعمل معين يجيده حتى لا يتعرض للبطالة حيناً بعد حين كما هو مشاهد بين العمال الذين لا يتخصصون فى أعمال معينة فيظلون عمالاً احتياطيين لا يلجأ إليهم إلا عند الحاجة فهم آخر من يدعى إلى العمل إذا راجت الأعمال وأول من يستغنى عنهم إذا كسدت الأعمال .

٣ — موارد الإنتاج ومقدرتها على امتصاص الفائض من العمال : لاشك أن موارد العمل كثيرة متنوعة ومجال العمل فيه متسع . إلا أن مقدرة أرباب الأعمال على إجابة طلب الراغبين فى العمل متوقفة على نوع العمل وقابليته لامتصاص هذا العدد وملاءمتهم للعمل واستعدادهم لمسايرة التطور فيه والنشء الحديث عنده الاستعداد والمرونة والطموح ولا ينقصه إلا حسن التوجيه والإرشاد ، فهم أكثر رواجا من المتقدمين فى السن . وحسن مآل العالم متوقف على جهود العمال وتعدد وجوه التشمير واطراد الاختراع ، فإنه إن قضى على صناعة وجد فى الصناعة الجديدة ميدان لمن كان يشتغل فى تلك التى قضى عليها ، وهاهى ذى صناعة النقل بالعربات تيسر لعمالها أن يجدوا عملا مشابهاً ، عندما برزت السيارة الآلية ، وذلك فى صناعة أثاث السيارات بدلا من صناعة السروج وهكذا .

ومع كل هذا فهناك حالات فردية محضة تستدر العطف ، كحالة من قضى

زهرة عمره فى عمل فإذا ما خرج منه ضاقت أبواب الرزق فى وجهه . وهذه آخر حالات التعطل وغالباً ما تؤدى إلى حالة فقر . وما أوصل مثل هذا العامل إلى هذه الحالة التعسة إلا أنه لم يتعود البحث عن عمل وليست له علاقات شخصية مع أرباب الأعمال والمقدمين الذين يقدمون له المساعدة الكافية إذا فقد عمله السابق .

٤ ــ العامل الشخصى وأثره فى البطالة :

ما زال العلماء جد مختلفين فى تعريف الشخصية وتفسير كنهها وسبر غورها ، ولكن اختلافهم هذا لا يمنعنا من أن نعرفها تعريفاً إن لم يكن دقيقاً شاملا ، فهو أقرب إلى الدقة ، فنقول : إنها مجموع الصفات والمزايا التى يتصف بها الفرد من خلقية وعقلية وجسمية ، وتتوقف فى قوتها وضعفها على مدى تأثيرها فى المجتمع . وهى تختلف باختلاف الأفراد بينما يتصف إنسان بأنه قوى الشخصية على حين يتميز الآخر بأنه ضعيفها ، فكل ينفرد بشخصيته التى تميزه عن غيره . والشخصية تولد ولا تكتسب إلا أنها تنمو أو تضعف على حسب ما هيئ لصاحبها من ظروف وما يحيط به من بيئة . وقد تؤهل الشخصية صاحبها لأن يحتل مكاناً علياً فى المجتمع الذى يعيش فيه ، وقد تقف به ، وقد ترجع به القهقرى .

وليس مجال بحثنا هذا الشخصية الاجتماعية وأثرها ، ولكن ما يهمنا فى نطاق هذا البحث هو « الشخصية الصناعية » . ونقصد بها الاستعداد الشخصى لمزاولة عمل صناعى معين ، وما يتصف به العامل من صفات تجعله مرغوباً فيه لدى أرباب الأعمال كالجد والاستقامة والاستعداد العقلى والجسمى . فالعامل الذى يجعل نصب عينيه هدفاً معيناً بالذات كأن يرفع من مكانته الاجتماعية مثلاً يعمل

دائباً مجداً لبلوغ غايته والوصول إلى ذلك الهدف . ويجعله أمله هذا راغباً فى العمل الذى يؤديه . والرغبة فى العمل ترفع من شأنه وتحبب إليه المثابرة والإقدام والنشاط ثم إن ما يشعر به العامل من واجب القيام بعمله خير قيام من أهم ما ييسر له سبل النجاح ، ومن أهم المميزات التى تجعله مرغوباً فيه ، بل تجعله آخر من يضحى به ويستغنى عنه إذا ما وقعت الضائقة . ويجدر بنا الآن أن نتساءل عن العامل الشخصى فى البطالة .

وتوضيحاً لذلك نقول : إنه إذا دعت الظروف الاقتصادية إلى الاستغناء عن عدد معين من العمال وإيثار غيرهم بالبقاء ، فان الذى يعين هؤلاء العمال الذين يبقون داخل المصنع إنما هو شخصية العامل وما يتصل بها من صفات يمتاز بها دون سواه تجعله أثيراً عند رب العمل فلا يفرط فيه ، فمن كملت شخصيته الصناعية يبقى ، وأما من ضعفت عنده هذه الشخصية يتعرض للبطالة ، ويكون أول من يستغنى عنه .

ومن أهم مظاهر ضعف الشخصية الصناعية :

ضعف الأخلاق وعلاقته بعدد المتعطلين :

فى كل مجتمع أفراد أصحاء الأجسام كما يبدو من مظهرهم ، ولكنهم لا يرغبون فى العمل ، ومن ثم لا يعتبرون من أفراده العاملين لأنهم كسالى ، ولا يصح اعتبارهم فى عداد المتعطلين لأنهم ما كانوا يؤدون يوماً عملا ما وخرجوا منه ، ولكنهم من غير شك يكونون قدوة سيئة يتطلع إليها عمال ربما انحرفوا فى سبيلهم وانخرطوا فى سلكهم مستمرئين الراحة لا يهتمون بالبحث عن عمل ، فيكثر بذلك عدد المتعطلين ، وما السبب فى ذلك إلا ضعف الأخلاق والعدوى التى سرت من أولئك الكسالى المجرمين وأمثالهم التائهين والمتسكعين فى

الطرقات والذين يغشون المحال العـامة ، تراهم مشغولين طيلة وقتهم بما يضر ولا ينفع ؛ هم داء المجتمع وعلته ، مثلهم مثل المرضى والعجزة والمجانين : هؤلاء مرضى الأجسام وأولئك مرضى العقـول ، انحرفوا عن الطريق السوى فضلوا السبيل مفضلين حالة السقوط فى الإجرام والخمول والغـــواية على حال الجد والعمل . ولسنا هنا إزاء البحث عما إذا كانت هذه الأمراض الأخلاقية موروثة أو طارئة ، علاجها يسير أم عسير ؛ وإنما من الجائز أنه إذا سنحت الفرصة لمجرم أن يرجع عن غيه إلى عمل شريف ، أو إذا نبذ الخامل حالة الـكسل وتغلب عليها سمت نفسه إلى الفضيلة وتحمل المسئوليات .

ولـكن هذا بعيد الاحتمال ، فما زالت السجون والإصلاحيات تعج بالمجرمين وفاسدى الأخلاق ، وما زال عدد المتعطلين فى ازدياد مستمر ، وكلما ضعف الوازع الأدبى وقل الشعور بالقيام بالواجب ، ضعفت الأخلاق وانحط مستوى الـكفاية الصناعية .

ويوجد فى كل مجتمع طبقات ضعاف الأخلاق :

أولاً — أسفل طبقات الهيئات الاجتماعية : هناك فريق وضيع ، منحرف ، يسلك طريقاً معوجاً ، لا يكد ولا يجد باحثاً عن عمل يرتزق منه ، بل يعيش على حساب غيره . هؤلاء نشـأوا فى بيئة حقيرة كونت لهم شخصية ضعيفة : هى شخصية الإجرام والتشرد ، لم تحملهم تبعات ، بل سهلت لهم وأثارت فيهم حب الإجرام والاستخفاف بالأمور ، هؤلاء فى الغالب لا يتأثر مصيرهم بالتغيرات الصناعية لأنهم عالة على المجتمع .

ثانياً — يوجد فريق من النـاس يدل مظهرهم على أنهم يرغبون فى العمل وباطنهم غير ذلك ، وإذا رغبوا فيه فرغبة مؤقتة لأنهم لا يستطيعون مزاولة أعمال

مستديمة ، وغالباً ما ينزعون بطبيعتهم إلى طبقة الطفيليين ، كما أن طبقتهم تغذى باستمرار من أفراد الطبقة الصناعية العاملة . وكما أن عدد المجرمين يزيد فى وقت الكساد كذلك يزيد عدد المتسولين إبانه .

ثالثاً — يوجد من بين جميع طبقات المجتمع أفراد ينزعون بغريزتهم إلى التهاون والانغماس فى شتى ضروب الإسراف المؤدية إلى زيادة عدد المتعطلين . وهذه ظاهرة إن دلت على شىء فلا تدل إلا على نقص فى الطبيعة البشرية . فإذا أمكن استئصال شأفة هؤلاء الطفيليين ومن على شاكلتهم من المجرمين والمتسولين وتطهير المجتمع منهم ، أمكن ارتقاء المستوى الأخلاقى بين الناس ، وبذلك يقل عدد المتعطلين سواء كان تعطلهم طوعا أو كرهاً . ولا علاج لأزمة البطالة الناشئة من ضعف المستوى الأخلاق إلا الحث على التمسك بالفضيلة وبث روح النظام بين الأفراد وتعويدهم الجد والنشاط ، وفضيلة القصد وتحمل المسئوليات ، وبذلك يستقيم الحال ويصلح مآل الناس ويقل عدد المتعطلين ، لأن ارتقاء المستوى الأخلاقى فى شتى مظاهره يصون النفس عن الوقوع فى أخطاء تجر مرتكبها إلى شرور ، تقوده إلى إجرام يؤدى إلى البطالة ، وقد يكون خلو الفرد من عمل مع ثرائه مفسدة له ، أى مفسدة [1] .

ويوجد بين العمال كافة ، حتى بين أبناء الحرفة الواحدة ، فروق شتى ، فيتفاوت أفراد الحرفة الواحدة فى درجات الكفاءة الصناعية ، فيوصف عامل دون آخر بالقوة والسرعة والفهم والمهارة الفنية . ويوصف عامل آخر بالمثابرة والنظام والمواظبة والطاعة وحب التعاون وكل مامن شأنه أن يؤدى إلى استمراره

---

(١) يقول الشاعر :

إن الشباب والفراغ والجدة مفسدة للمرء أى مفسدة

فى عمله ، على حين يوصف عامل ثالث بالملاءمة فيكون عنده المقدرة التامة على سرعة التحول من عمل لآخر . وليس هناك من لا يؤمن بوجود التباين فى هذه الصفات وأثره فى تحديد اتجاه حدوث البطالة ، فبينما نرى أن بعض العمال فى أغلب الحرف يشتغلون على الدوام دون أن يتعرض دخلهم لنقص مطلقاً حتى فى أصعب الظروف ، نرى البعض الآخر لا يشتغل إلا نصف الوقت المقرر أو لا يشتغل إلا مصادفة من وقت لآخر . على أن تفاوت العمال فى المواهب والكفاءة الفنية حقيقة لا تقبل الجدل . ومن ثم كانت المنافسة مجحفة بالعمال أيما إجحاف مهما تكن بواعث نقص كفاءتهم . ولا يظهر أثر العامل الشخصى إلا خلال الكساد الاستثنائى ، حيث يجد أرباب الأعمال أن الظروف غير مواتية فيعمدون إلى تسريح العمال الأقل فائدة لهم من غيرهم ، وتختلف عملية الاستغناء هذه بدرجة الكساد ونوع وطبيعة الأعمال . فأحياناً تقضى الضرورة القصوى باستبقاء القليل من العمال الذين برزوا وأظهروا كفاءة ممتازة . ولكن إذا كان الكساد أقل حدة فلا يسرح من العمال إلا الذين تكون كفاءتهم الصناعية دون المتوسط ، وهؤلاء آخر من يدعون إلى العمل إذا راجت الأعمال وأول من يستغنى عنهم إذا كسدت الأعمال . ويعتبر أرباب الأعمال فترة الكساد فرصة سانحة للتخلص من العناصر الضارة ، كالكسالى ومن على شاكلتهم من المشاغبين غير المواظبين على أعمالهم ، ويرحبون كل الترحيب بخيرة العمال . وأقل العمال كفاءة يكونون عادة على هامش ميدان العمل انتظاراً له . وفى الواقع أن حظ أمثال هؤلاء رهن شهادة الرؤساء فى حقهم ، فإذا كانت صحيفتهم بيضاء أمنوا شر البطالة ، وإذا كانت سوداء لازمتهم حتى فى أوقات الرخاء .

والجدير بالملاحظة هنا أن العامل إذا عاودته البطالة من وقت لآخر واستمر

تعطله مدة طويلة فقد الكثير من صفاته الفنية ، لأن الفراغ يجعله يهيم فى الطرقات متسكعاً ، باحثاً عن عمل طيلة وقته . وحينئذ يكون التعطل قد أضر بالعامل ضرراً آخر فوق حرمانه مورد رزقه وهو انحطاط مستوى الكفاية الفنية ، وبذلك يكون عرضة للاستغناء عنه بين حين وآخر . وتؤيد مشاهدات ثقاة رجال الأعمال أن التعطل من بواعثه إذلال العامل وإفساد أخلاقه ووهن عزيمته وإضعاف شخصيته[1] .

والأجدر بنا عند بحث موضوع البطالة ألا نستبعد هؤلاء الطفيليين الذين هم عالة على المجتمع . والذين لايقومون بأعمال ثابتة ولا يتحملون مسئوليات ، فهم على « هامش الصناعة » ؛ وغاية الأمر أنهم لا يرغبون فى مزاولة أعمال منتجة لضعفهم الخلقى ، وكثيراً ما تقتضى الظروف طرد العامل من عمله لأنه غير أهل له ، أو لأنه غير راغب فيه . هذا ومن على شاكلته سلكوا طريقاً معوجاً ، تتسلط عليهم ، وترسخ عندهم عادات تجعلهم يرغبون فى العيش على حساب غيرهم دون عمل أو جهد يبذلونه فيقعون فى الإجرام . ومن ثم تقل الثقة فيهم ، ويفقدون عطف الجمهور عليهم ، ويلقون خارج محيط العمل ؛ فهم لا يشبعون رغبة أرباب الأعمال وعندئذ تشغل محالهم بآخرين . وتختلف حالة هؤلاء عن حالة من تقتضى الظروف الاقتصادية وقت الكساد إخراجهم دون غيرهم من العمل لعدم كفايتهم ، ومع ذلك تظل محالهم شاغرة . ومن هنا كان أثر العامل الشخصى فى البطالة أساسه المفاضلة فمن لم يصلح لعمل منتج اعتبر غير صالح للعمل .

وقد جرى العرف بين الناس على إطلاق كلمة « غير صالح للعمل » على العمال سواء هؤلاء الذين يكونون على هامش ميدان العمل أو هؤلاء الذين يهيمون على وجوههم ويحصلون على قوتهم ، ولكن من طريق غير شريف . على أن

---

(١) ولقد صدق قول الشاعر :

لقد هاج الفراغ عليك شغلا ... وأسباب البلاء من الفراغ

صلاحية الإنسان للعمل أو عدم صلاحيته ، تتوقف لحد ما على نوع العمل المطلوب إنجازه فقد يكون الشخص ماهراً فى حرفته ، والعمل المطلوب إنجازه لا يوافقه مطلقاً ، ومن ثم فقد يكون غير أهل لهذا العمل ، فالعامل الذى لا ينتج ثمرة تساوى أجره فى عمل ، قد يكون منتجاً فى عمل آخر . وأحياناً يكون الشخص قادراً على القيام بالعمل وراغباً فى الاستمرار فى هذا العمل إلا أنه لا يوافق إلا لعمل لمدة معينة تطول أو تقصر على حسب حالته الصحية التى تمنعه من مزاولة عمل دائم . هذا العامل يمكن اعتباره صالحاً للعمل من ناحية ، وغير صالح له من ناحية أخرى على حسب الزمن . وأحياناً أخرى قد يقبل عامل أن يشتغل برغبة صادقة بشروط معينة ، و يرفض الشغل بتاتاً بشروط أخرى ، فمثل هذا العامل لا يعتبر متعطلا إذا ما رفض العمل بالأجر العادى والشروط الجارية . كما يجوز أن يرحب رب العمل بعامل فى ظرف معين ، و يرفضه بتاتاً فى ظرف آخر . و يتوقف قرار العامل بالنسبة لمزاولة العمل أو إحجامه عنه ، لحد ما على ما ينزل بهؤلاء الذين لا يؤدون عملا ، أو بعبارة أدق ما يصيب المتعطلين ، من شرور البطالة . كما يتوقف قرار رب العمل بالنسبة للعامل وصلاحيته للعمل وعدم صلاحيته على فرصة إمكانه الحصول على عامل خير منه يحل مكانه ، وعلى ذلك يرتفع و يهبط مستواه تبعاً لما ينتاب سوق العمل من تقلبات . ولهذا كان ثمة مجال للتفرقة بين العمال غير الصالحين للعمل . وليست التفرقة بين هذا الفريق وغيره من المجتمع صعبة من الوجهة النظرية فحسب ، بل من الوجهة العملية أيضاً ، إذ أن كثيراً ما يتحول العمال من عمل لآخر ومن جهة لأخرى .

ضعف الكفاية الصناعية وأثره فى إحداث البطالة :

يؤثر ضعف الأخلاق فى حياة الفرد أثراً بيناً ، وهذا من أكبر بواعث إخفاقه . وأهم مظاهر تدهور مستوى الإنسان الخلق الخمول ، والخيانة ، وعدم الاستقامة ،

والمجون ، وترك العنان لنفسه دون أن يكون له من نفسه رادع . ولا ريب أن وجود هذه النقائص فى شخص كاف لجعله غير أهل للقيام بأى عمل ، كما أنه لا يكون أهلا للعمل عند وجود بعض العيوب الفنية كفقدان روح الابتكار وعدم ملاءمته للأعمال . وقصر جهود العامل على حالة معينة تحد من نشاطه وتمنعه من مسايرة تغيرات الطلب الطارئة ، هذا العامل الذى اتصف بعدم الكفاية الصناعية يصبح هو وأمثاله فى عداد المتعطلين ويكونون على «هامش الصناعة» ولا تتاح لهم فرصة العمل إلا قليلا ، كما إذا هاجر عمال من مكان ما فإن الأيدى العاملة تقل فى هذا المكان ، أى يقل عرض العمال ، وترتفع أجورهم ، وحينئذ يجد من هم على هامش الصناعة عملا .